

## كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs



تأليف

المراجعة اللغوية  
حسن غانم فضالة

سكاي كريستنسين  
غابرييل باردال

ترجمة  
نصر محمد علي

# كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

سكاي كريستنسين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إسلام آباد/ باكستان

غابرييل باردال

قسم العلوم السياسية في جامعة مونتريال / مونتريال /  
كويبك / كندا

تعريب

نصر محمد علي

المراجعة اللغوية

حسن غانم فضالة



## كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

سكاي كريستنسين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إسلام آباد/ باكستان

غابرييل باردال

قسم العلوم السياسية في جامعة مونتريال / مونتريال / كويبك / كندا

المراجعة اللغوية

حسن غانم فضالة

تعريب

نصر محمد علي

الطبعة الأولى 2021 م

القياس: 21×14.5

عدد الصفحات: 74

رقم الإيداع: 2650 لسنة 2021

الرقم الدولي: 6-35-660-9922-978

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوار RCD



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD  
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز



## المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	نبذة عن مركز الرافدين للحوار
13	كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs
13	كلمات مفتاحية
15	المقدمة
20	جدور الوهم القابع خلف عدم توافق نظام الكوتا مع الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs
20	فوائد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر متعددة الأعضاء MMDs
23	العقبات المبكرة المرتبطة بالتدابير الخاصة المؤقتة TSMS في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs: دراسة حالة كوتا المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي
26	نشر المعرفة والمعايير الدولية
28	الفرص السانحة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs
32	تطبيق الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs
34	الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs
50	الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى
52	المقاعد التناوبية
54	العتبات البديلة
59	خلاصة
62	المصادر
71	معجم المصطلحات



## نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيّة والثقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِّلْم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفاً من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل



الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر. لم يكتف المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبتروول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

## رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطرافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

## رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

## أهداف المركز

- يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:
- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتراكات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

## الوسائل

- من أجل تحقيق أهداف المركز فإنه يتوسل الوسائل الآتية:
- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو إلكترونياً.
- عقد اتفاقاتٍ وشراكات للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاء دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إنشياً أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

# كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

سكاي كريستنسين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إسلام آباد/ باكستان

غابرييل باردال

قسم العلوم السياسية في جامعة مونتريال / مونتريال /  
كويبك / كندا

تعريب

نصر محمد علي

المراجعة اللغوية

حسن غانم فضالة



## كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

تُجمع المعرفة التقليدية المتصلة بفاعلية كوتا النوع الاجتماعي في تعزيز مشاركة المرأة - حتى الآن - على تفوق أنظمة الكوتا في أنظمة التمثيل النسبي PR. ومع ذلك فإن وجهة النظر هذه تتجاهل العديد من البدائل الممكنة التطبيق في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. تدرس هذه الورقة كوتا النوع الاجتماعي (أو التدابير الخاصة المؤقتة TSMs) في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. فهي ورقة تمثل بحثاً يُعنى بتقديم سُبل متعددةٍ يمكن من خلالها تنفيذ أنظمة الكوتا بنجاح في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. وتأسيساً على أمثلة لحالات من أوغندا وفرنسا والهند وأماكن أخرى، فإننا ننفذ أسطورة عدم توافق الكوتا مع الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

### كلمات مفتاحية

كوتا النوع الاجتماعي، التدابير الخاصة المؤقتة، الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد، الأنظمة الانتخابية، فرنسا، الهند، أوغندا، أوزبكستان.



## المقدمة

إنَّ كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تستعمل الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد (SMDs) هي أقل وضوحاً (Norris and Krook 2011)، وغالباً ما تكون "غير مواتية" (Larserud and Taphorn 2007)) و"أكثر تحدياً" (Tajali and Hoodfar 2011) أو بنحو عام معقدة وغير فعالة. أثر هذا التصور التقليدي عن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs<sup>1</sup> على الفكر والسياسية لأكثر من عقد. ولحسن الحظ هذا الافتراض الراسخ غير صحيح. إذ توجد عدة طرق فعالة لتطبيق الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMD على النحو الذي يفصح عنه عدد متزايد من الخبرات في البلدان حول العالم.

نظراً لأهمية التوازن بين الجنسين في الحياة السياسية والالتزامات الدولية التي تعهدت فيها 188<sup>2</sup> دولة .. فإن خيار "انتهاج مسار سريع" للمساواة بين الجنسين عبر نظام الكوتا (الذي يعرف أيضاً بالتدابير الخاصة المؤقتة (TSMS) يعد ملائماً بوصفه حلاً سياسياً في العديد من البلدان. إذ يتعين على المشرعين والمدافعين عن الكوتا الأخذ بالحسبان نوع حزمة الكوتا التي ينبغي تبنيها، وحجم التمثيل المستهدف (33% ؟ 50%؟). وعلى الرغم من أن تنفيذ كوتا النوع الاجتماعي في أنظمة التمثيل النسبي PR يسير نسبياً إلا أن التغييرات في الأنظمة الانتخابية بين التمثيل النسبي وأنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMD نادرة للغاية، كما ان الأدلة الأكاديمية بشأن فوائد التمثيل النسبي لا تصمد بإزاء الواقع السياسي للأنظمة الانتخابية الراسخة.

ولتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين في هذا المجال، صار لزاماً على البلدان التي تعتمد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs أن تجد طرقاً ممكنة عملياً



لزيادة مشاركة النساء ضمن معايير الأنظمة الانتخابية القائمة على الأغلبية / التعددية.

إن التحدي المتمثل بالأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs ليس أمراً هامشياً، إذ يعيش أكثر من أربعة مليارات شخص في كنف بلدان تنتهج الأنظمة الانتخابية التي تستعمل الدوائر ذات العضو الواحد SMDs في انتخابات المجالس التشريعية الوطنية فيه كما تتضمن هذه البلدان 64 بلداً (35% من الأفراد يعيشون في ظل بلدان ذات برلمانات وطنية منتخبة) وتستعمل الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs بوصفها وسيلة لانتخاب برلماناتها. ويشمل إحصاء الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة مثل الولايات المتحدة والهند وكذلك الكثير من دول الكومنولث.. يُضاف إليها 39 دولة أخرى تستعمل مزيجاً من الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد والدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDS (21 بالمائة من الناخبين في العالم). و بالمقارنة.. فإن الأنظمة الانتخابية ذات الدوائر متعددة العضوية التي تعتمد التمثيل النسبي تغطي 83 بلداً إلا أنها لا تضم سوى 27% من السكان (ينظر الجدول رقم 1).

تظل المجتمعات الأكاديمية والعاملون في الميدان على السواء مقيدون بالصورة النمطية بصدد هذه القضية. وتأسيساً على الأبحاث التي تفترض أن أنظمة التمثيل النسبي هي أكثر ملاءمة لتمثيل النساء والأقليات، فإن الخبراء والمستشارين الدوليين يؤكدون في كثير من الأحيان أن أنظمة التمثيل النسبي PR هي أكثر توافقاً مع الكوتا<sup>3</sup>. وتقترن هذه السردية بالحكم المسبق الذي مفاده أن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs غير صالحة للكوتا، وغالباً ما يتكرر هذا الحكم بانتظام في الأبحاث المعاصرة. وعلى العموم يرى أحدث تقرير - بخصوص كوتا النوع الاجتماعي - صادرٌ عن الاتحاد الأوروبي " أن

الأمر الأكثر تعقيداً يكمن في وضع كوتا نوع اجتماعي مناسبة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs " (Dahlerup and Freidenvall 2011, 16). وقد أدلت المنظمات التي تحمل صفة مراقب بنصائح مماثلة في هذا الخصوص. فقد عزی مركز كارتر التراجع الكبير في مشاركة المرأة في انتخابات سيراليون إلى صعوبات تتصل بتطبيق كوتا النوع الاجتماعي الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs في هذا البلد. ولاحظ المركز أن كوتا النساء توجد في أغلب أنظمة التمثيل النسبي ومن الصعب تنفيذها في أنظمة "الفائز الأول FPTP" (Carter Center 2012, 31).

وعلى الرغم من هذه الحجج، إلا أن الأمثلة الناجحة للكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs ماتزال تنتشر في أنحاء العالم كافة، بما في ذلك الكوتا الترشيحية في فرنسا وأوزبكستان، والدوائر الانتخابية التناوبية المطبقة في الحكومات المحلية في الهند والدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى النسائية المستخدمة في أوغندا، وطرق العتبات البديلة وأنظمة "أفضل الخاسرين". وهذه الأنظمة كلها لها مزاياها وعيوبها، حالها في ذلك حال أنظمة الكوتا المستعملة في أنظمة التمثيل النسبي. ومن ثم فإن هذه الحالات تفصح عن أن أنظمة الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs هي ليست أكثر تعقيداً ولا أقل فاعلية من تلك المستعملة في أنظمة التمثيل النسبي.

إن التخوف من "التعقيد" الذي يلف الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs يتجاهل حقيقة أن الأنظمة الانتخابية بالمجمل تميل بنحو عام إلى التعقيد. إذ تختار العديد من البلدان مزيجاً هجيناً مكوناً من أنظمة التمثيل النسبي وأنظمة الأغلبية بما في ذلك المستويات الانتخابية الخاصة والمقاعد المحجوزة للأقليات، أو التصويت التفضيلي، أو العتبات،

أو العديد من "التعقييدات" الأخرى. فالنظام الألماني المختلط الذي يجمع نظام التمثيل النسبي والأغلبية والتصويت التفضيلي المستعمل في أيرلندا وأستراليا عصي على الفهم بالنسبة للعديد من الناخبين e.g., see OSCE/ODIHR 2007 and OSCE/ODIHR (2012). صحيح أن بساطة النظام الانتخابي تُعدُّ معياراً قيماً بيد أنها ليست المعيار الأكثر أهمية. فعلى الرغم من أن أنظمة الكوتا تضيف تعقيداً إلى أي نظام انتخابي، إلا أن الحالات الواردة في هذه الورقة تفصح عن أن تصميمات الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs ليست بالضرورة عبئاً مفرطاً.

إن هذه الورقة لا تتعارض مع مزايا القوائم في أنظمة التمثيل النسبي، التي تميل بالفعل إلى تفضيل النساء والأقليات (Norris 2004, Norris and Krook 2011, Reynolds, ) (Reilly, and Ellis 2005). لذا نحن نتحرى - عوضاً عن ذلك - الكيفية التي تُنفَّذُ بها التدابير الخاصة المؤقتة TSMs • على نحو فعال في ظل الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs من دون التعرض لكفاءة النظام أو فوائده.

يسعى بحثنا هذا إلى تقديم عدة سُبل يمكن عبرها تطبيق نظام الكوتا بنجاح في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. إذ قمنا باستعراض الكوتا الترشيحية وأربعة أنواع من المقاعد المحجوزة وهي: الدوائر الانتخابية التناوبية والدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى والمستويات الانتخابية لأنظمة التمثيل النسبي PR Tiers والعتبات البديلة ("أفضل الخاسرين").

الجدول رقم (1) نطاق استعمال الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs <sup>a</sup>				
البلدان		عدد السكان		نوع الدائرة الانتخابية
34.41%	64	53.28%	3044 m	دائرة ذات عضو واحد
44.62%	83	26.14%	1493 m	دائرة متعددة العضوية
20.97%	39	20.57%	1175 m	كلا الدائرتين ذات العضو الواحد والمتعددة العضوية
100%	186	100%	5714 m	الإجمالي
a-مجموعة البيانات الأصلية				

وتأسيساً على أمثلة من آسيا وأوروبا وأفريقيا فإننا نفند الوهم القابع خلف فكرة عدم توافق الكوتا مع الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، ونرى من الضروري البحث عن حلول في هذه السياقات نظراً للاستعمال الواسع النطاق للأنظمة القائمة على الأغلبية.

وعبر البحث والتحليل في أنظمة الكوتا المعتمدة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، فإننا نسعى أيضاً للمساهمة في تعزيز الخيارات السياسية. ذلك لأن فشل الدراسات الحالية بالتمعن بنحو مناسب بنظام الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs غالباً ما كان يفضي إلى توصيات سياسية تُقصر استعمال الكوتا على القوائم في أنظمة التمثيل النسبي (من دون تصنيفها على هذا النحو في بعض الأحيان)<sup>4</sup>. إذ يمكن أن تكون التوصيات غير المناسبة مضللة وتؤدي إلى نتائج عكسية لدى المتخصصين والمعنيين العاملين في هذا المجال.

أخيراً.. تحتاج التفسيرات الراسخة لمزايا أنظمة التمثيل النسبي إلى مراجعة أيضاً في ضوء مجموعة من الممارسات المتطورة في تعزيز تمثيل المرأة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، لذا نأمل في أن تساهم هذه الورقة في بلوغ تلك الغاية.

### جدور الوهم القابع خلف عدم توافق نظام الكوتا مع الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

تستند المفاهيم الخاطئة المتصلة بتطبيق التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs إلى ثلاثة أسباب: يعكس السببان الأولان الأداء المقارن لأنظمة التمثيل النسبي من ناحية وعدد الحالات الماثلة للعيان التي طبقت التدابير الخاصة المؤقتة TSMs بنحو سيء في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، من ناحية أخرى، أما السبب الثالث فيعتمد التجربة مع العاملين الأولين، وينص بالتحديد على أن النشاط الذين يقودون الجهود التشريعية لإقرار الكوتا قد ركزوا بنحو مفرط على الحلول التي أتاحتها الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs جراء الإخفاق الذي اكتنف الدراسات في توفير أساس لفهم الخيارات الأخرى.

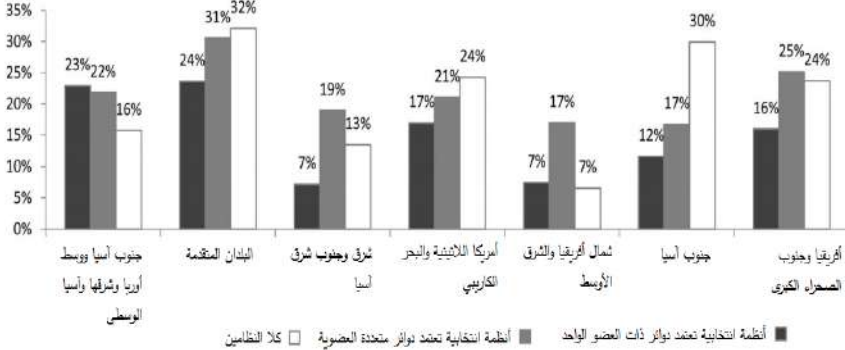
### فوائد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر متعددة الأعضاء

#### MMDs

إن العناصر البنوية للأنظمة الانتخابية، من قبيل "ما إذا كان النظام قائماً على التمثيل النسبي أم الأغلبية، وكم عدد الأعضاء المنتخبين في كل دائرة انتخابية، وما إذا كانت هناك عتبة مفروضة للتمثيل وما إذا كان يتسنى للناخبين الاختيار بين المرشحين وكذلك الأحزاب (Reynolds 2008, 3)، كلها عوامل تؤثر في تمثيل المرأة،

وقد أثرت في الدراسات على مدى أكثر من ثلاثة عقود. ويعد الفرق بين أنظمة القوائم الحزبية المستندة إلى التمثيل النسبي وبين الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs من أهم العوامل التي أثرت في مستويات تمثيل المرأة ( Duverger 1955; Lakeman 1970; Castles 1981; Rule 1981; Norris 1985; Rule 1987). لقد وثقت الفجوة إحصائياً بمرور الوقت وفي مناطق مختلفة. وباستعمال تحليل داخل الحالة (Lancaster and Davis 1992) وثق الاختلاف ضمن النظام الانتخابي الألماني المختلط إذ أسفرت القوائم في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs عن انتخاب ضعف عدد النساء المنتخبات مقارنة بالدوائر ذات العضو الواحد SMDs. وفي العام 1993 بلغ معدل النساء المنتخبات في الديمقراطيات الغربية التي تتبنى القوائم في أنظمة التمثيل النسبي نسبة 20% من النساء المنتخبات في البرلمان فيما حققت البلدان التي تتبنى الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs أقل من نصف هذا النجاح بمعدل 9% فقط من النساء ( Matland and Studlar 1996). بيد أن الفجوة تقلصت بنحو ملحوظ بعد 20 عاماً في البلدان النامية، إذ آلت أنظمة التمثيل النسبي إلى انتخاب ما يقرب من 30% من النساء في البرلمان وانتخاب ما يقارب 24% من النساء في البلدان التي تتبنى أنظمة الأغلبية<sup>5</sup>. لكن مع ذلك ظلت الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs متخلفة عن الأنظمة التي تعتمد الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs والأنظمة المختلطة في الإحصائيات العالمية. وما تزال أنظمة التمثيل النسبي PR خارج البلدان النامية تنتخب ما يقرب ضعف عدد النساء في أنظمة الأغلبية (ينظر الشكل رقم 1)<sup>6</sup>. يُعزى التمييز بين الأنظمة الانتخابية إلى التأثير الذي يرتبه التمثيل النسبي PR على إجراءات ترشيح الأحزاب السياسية. هناك عوامل عديدة تؤثر في هذا الخصوص. فعندما يكون هناك مقعد واحد

متاح للتنافس غالباً ما تتركز الترشيحات الحزبية حول المرشحين الذي ينظر إليهم على أنهم مقبولون على نطاق واسع من جانب دائرتهم الانتخابية، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى أن تنطوي قوائم المرشحين على الذكور فحسب. لكن مع زيادة المقاعد في كل دائرة انتخابية (حجم الدائرة الانتخابية)، تتراجع هذه الضغوط. إذ يمثل كل مقعد إضافي متاح فرصة للأحزاب لجذب الأصوات من دوائر انتخابية خارج دوائرها الانتخابية، ومن ثم سيبحثون على الأرجح عن قائمة أكثر تنوعاً من المرشحين تضم النساء. وبالمثل أيضاً سيحد ذلك من التنافس داخل الحزب فلا تواجه النساء عتبات عليا سعياً وراء ترشيح الحزب (Engstrom 1987; Rule 1987; Matland 1993).



### الشكل رقم 1: النساء في العالم على وفق المنطقة والنظام الانتخابي

**ملاحظة:** تمثل النساء حالياً 13% في برلمانات الدول الغير متقدمة التي تستعمل أنظمة الاغلبية و 23% في البلدان التي تستعمل أنظمة التمثيل النسبي. وهذا الرقم يتضمن كلا المجموعتين من البلدان مع الكوتا ومن دونها. (IPU2014).

كما تميل أنظمة القوائم الحزبية أيضاً إلى إتباع إجراءات ترشيح أكثر مركزية (Castles 1981; Gallagher and Marsh 1988)، والتي يدفع البعض برأي مفاده أن تلك الإجراءات تمكنها من الاستجابة للضغوط السياسية لزيادة تمثيل المرأة بنحو أفضل (Norris 1993).

وتستمر حزمة مزايا أنظمة التمثيل النسبي PR بما يتجاوز حسابات ترشح الحزب. إذ تحول أنظمة التمثيل النسبي التركيز بعيداً عن المرشحين الأفراد لمصلحة الأحزاب مادام التصويت يتم عبر القوائم عوضاً على الأفراد. وإذا ما كان المرشحون الذكور أوفر حظاً من النساء يغدو التركيز على الحزب عوضاً عن المرشح مفيداً للنساء، زد على ذلك فإن المستويات العليا من إمكانية تبديل أعضاء البرلمان المرتبطة بالتمثيل النسبي PR توفر فرصة أكبر للقادمين الجدد مثل النساء (Matland and Studlar 1996). كما إن العدوى بين الأحزاب تغدو أكثر احتمالاً في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء بحيث تتنافس الأحزاب لتكون أكثر تمثيلية في قوائمها الانتخابية (Matland and Studlar 1996).

### العقبات المبكرة المرتبطة بالتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs: دراسة حالة كوتا المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي

تستعمل عشرون دولة حتى اليوم إما أنظمة انتخابية تعتمد دوائر ذات العضو الواحد SMDs، أو أنظمة انتخابية مختلطة، توظف تدابير خاصة مؤقتة لتحسين تمثيل المرأة في الهيئات الوطنية المنتخبة. والدول الست عشرة منها التي تستعمل التدابير الخاصة المؤقتة TSMs، تتبنى الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs منها بنحو حصري. وعلى الرغم من حقيقة أن مستويات الكوتا عموماً تقتصر على مستويات دنيا



مقارنة بالأنظمة الانتخابية ذات الدوائر متعددة العضوية MMDS، إلا أن البيانات الحالية تؤشر أن تأثير (تمثيل النساء في البرلمان) مماثل (24.7% في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs إلى 24.5 بالأنظمة الانتخابية التي تعتمد دوائر متعددة العضوية MMDS)<sup>7</sup>. ما يفسر التأثير المؤكد للمقاعد المحجوزة المرتبطة بالأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs - إلى حد كبير - الأداء الأفضل من حيث التأثير بوصفها دالة لشرط الكوتا.

لكن مع ذلك كثيراً ما تراجع هذا النجاح في ظل خيبات الأمل الشديدة التي ولّدها نظام الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. وكانت هناك حالتان (باكستان وتنازانيا) من أوائل الدول التي تبنت نهج كوتا المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي في أنظمتها التي تتبنى الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. ففي ظل نهج المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي، فإن المستوى الانتخابي للمقاعد المحجوزة يُطعم ببساطة في نظام الفائز الأول FPTP وتملاً تلك المقاعد عبر انتخابات غير مباشرة. فعلى وفق هذا الأنموذج تجرى الانتخابات للمقاعد العامة في ظل أنظمة الفائز الأول FPTP، ويقدم كل حزب قائمة من النساء المرشحات فقط للمقاعد المحجوزة. وبمجرد تحديد النظام الانتخابي الذي يعتمد الفائز الأول FPTP للمقاعد المحجوزة للنساء، فإن حصة الحزب أو المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات ستحدد عدد المقاعد التي سيشغلها كل حزب من المقاعد المخصصة للنساء.

ففي باكستان، خصص القانون في العقود الخمسة الأولى عدداً صغيراً من المقاعد للنساء، صحيح كانت متقلبة، إلا أنها لم تتجاوز 10%. فقد شغلت هذه المقاعد المحجوزة في البدء عبر التصويت غير المباشر، ثم بعد ذلك عبر قائمة جزئية كما موضح أعلاه. وقد انتهى عصر الكوتا هذا في العام 1998 عندما انتهت

الكوتا وانهار عدد النساء المنتخبات. وبعد انتهاء هذه التدابير المؤقتة، دعا القادة المدافعون عن حقوق المرأة إلى تخصيص كوتا من شأنها أن تشكل ثلث المقاعد للحكومات المحلية إلى البرلمان. ففضل المدافعون أن تملأ المقاعد المحجوزة للنساء عبر الانتخاب المباشر باستعمال إما نظام التناوب (على غرار البانثيات الهندية، ينظر أدناه) أو عبر الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى (التي نوقشت في حالة أوغندا). وعلى الرغم من هذه المطالب فإن النظام المعتمد يحتجز في نهاية المطاف (وما يزال قائماً حتى اليوم) 19% من المقاعد البرلمانية تُمَلأ بنحو غير مباشر من القوائم النسائية على وفق حصة الحزب من المقاعد في الانتخابات الوطنية. فالقلة من النساء يترشحن أو ينتخبين في مقاعد غير محجوزة. فعلى المستوى المحلي تنتخب المرشحات للمقاعد المحجوزة من النساء بنحو مباشر في جميع المقاطعات باستثناء مقاطعة واحدة وتتفاوت النسب بنحو كبير على وفق المقاطعة ونوع الهيئة المحلية<sup>8</sup>.

وتستعمل تنزانيا نظام الكوتا نفسه تقريباً. إذ خصص قانون صدر عام 1995 نسبة 15% من المقاعد في البرلمان للنساء عبر صيغة مماثلة لتلك المستعملة في باكستان (حيث تنتخب النساء على وفق إجمالي المقاعد التي يحصل عليها الحزب). وقد أدت الإصلاحات اللاحقة للدستور قبل انتخابات عام 2005 إلى زيادة النسبة إلى 30% وتغير التخصيص بحيث غدا يعتمد عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب.

وعلى الرغم من ان باكستان وتنزانيا قد شهدتا تقدماً إحصائياً في تمثيل المرأة منذ إدخال هذين النظامين (21% و 36% على التوالي)، بيد أن النهجين انتقداً نقداً في محله لكونه جعل من النساء المرشحات للمقاعد المحجوزة مسؤولات أمام قادة الأحزاب فقط وليس أمام الناخبين. إذ قللت هذه الأنظمة من الفاعلية السياسية للنساء المنتخبات وأدت إلى "عزل"

المرشحات. وهذه الانتقادات محقة فبدون شرعية الفوز بالانتخابات أو رأس المال السياسي المستند إلى قاعد الناخبين، ذلك لأن النساء اللواتي شغلن هذه المقاعد قد يكونن في وضع غير موات بإزاء الأعضاء المنتخبين مباشرة.

كما انْتقِد هذا النهج من زاوية التمثيل السياسي الحزبي. نظراً لأن توزيع مقاعد الكوتا يعتمد على عدد المقاعد التي فاز بها الحزب وليس الأصوات التي حصل عليها، ومن ثم فإن الكوتا ربما تضخم النتائج غير المتناسبة لنظام الفائز الأول FPTP، عبر تخصيص مقاعد إضافية للأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة والمستقلين. وفي الانتخابات العامة الأخيرة في باكستان، مثلت الكوتا حوالي 9% من إجمالي عدم التناسب<sup>9</sup>.

وقد وثقت هذه الحالات على نطاق واسع وأسهمت في وجود تحليلات أقل تفضيلاً لبرامج التدابير الخاصة المؤقتة TSMS في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، ولاسيما بما يتناقض مع الابتكارات المتزامنة في الدوائر الانتخابية للقوائم المغلقة في أنظمة التمثيل النسبي.

### نشر المعرفة والمعايير الدولية

بسبب الطريقة التي حدث فيها إصلاح الكوتا غض الطرف عن المزايا والفرص التي يتيحها تبني التدابير الخاصة المؤقتة TSMS في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بنحو كبير. يحدد كروك (2006, 303) أربع نظريات سببية أساساً يفسر اعتماد الكوتا في الدراسات وهي بالتحديد: تحشيد النساء من أجل الكوتا لزيادة تمثيل المرأة، وإدراك النخب السياسية للمزايا الإستراتيجية لدعم الكوتا، وتوافق الكوتا مع المفاهيم القديمة أو المستجدة للمساواة والتمثيل، ودعم المعايير الدولية للكوتا وانتشارها عبر المشاركة الدولية لها.

وفي كل من هذه النظريات تساهم المعرفة غير الكافية بنحو ممنهج للحلول التي تقدمها الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs في تعزيز الفجوة.

ففي الحالات التي يكون فيها إدخال نظام الكوتا مدفوعاً بتحشيد النشاط، فإن فعالية المناصرة تعتمد - إلى حد ما على الأقل - على قدرة المدافعين على توضيح كيفية عمل نظام الكوتا والإشارة إلى أمثلة تنطوي على تبني تلك الكوتا في الماضي. ومن غير المرجح أن تنجح جهود التحشيد من دون فهم واضح لخارطة الطريق. وللأسف هذا هو الحال في كثير من الأحيان في المجال الذي أصيب فيه المدافعون والمشرعون بخيبة أمل بسبب الدراسات التي تعترف بواقع الأنظمة الانتخابية الراسخة وتفشل في تقديم حلول عملية للتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

ويمكن قول الشيء نفسه للعوامل الثلاثة الأخرى التي قدمها كروك. إذ يمكن أن يؤثر التصور التقليدي الذي مؤداه بأن نظام الكوتا غير مناسب للأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs على حسابات النخب التي تحاول الترويج لنظام الكوتا لتحقيق منافع سياسية. لا بل حتى عندما تكون "الكوتا متوافقة مع المفاهيم الراسخة والمستجدة للمساواة والتمثيل"، فإن التصور بأن الكوتا أقل شأنًا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs يمكن أن يعيق طريقة الإصلاح هذه. كما أن ظهور نظام الكوتا عبر المعايير الدولية والمشاركة الدولية هو أيضاً معرض للخطر إذ ان المنظمات الدولية، التي تروج لنظام الكوتا وتسهل المشاركة الدولية، هي نفسها تفتقر إلى "أفضل الممارسات" التي يمكن الاعتماد عليها في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

باختصار، يمكن القول: إن فاعلية القوائم المغلقة في أنظمة التمثيل النسبي وأوجه القصور التي اكتنفت بعض أنظمة

الكوتا الوطنية المبكرة في الدول التي تعتمد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، تشكل الأساس للتقييم المتباين بين الأنظمة ذات الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs والأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، وذلك من حيث تمثيل المرأة إذ تساعد على تفسير التفضيل القوي لأنظمة التمثيل النسبي في الدراسات التي تعنى بالمساواة بين الجنسين. فبسبب هذه الدراسات غالباً ما يتم التغاضي عن فوائد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لمشاركة المرأة من جانب الفواعل الوطنية والدولية الذي يدعون في الغالب إلى الإصلاح، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نقص المعلومات بشأن الخيارات والحلول الخاصة بالتدابير الخاصة المؤقتة TSMS في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. لذا سنسعى لمعالجة هذه الإشكالية في الصفحات التالية عبر استكشاف طرق لتطبيق التدابير الخاصة المؤقتة TSMS في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

### الفرص السانحة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

أدى التفوق الظاهر لأنظمة التمثيل النسبي والانتكاسات المبكرة للتدابير الخاصة المؤقتة TSMS في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs مثل باكستان وتزانيا إلى التركيز على إيجاد حلول لمشاركة المرأة السياسية. وقد ظهر التركيز على الحلول التي يوفرها النظام الانتخابي لتمثيل المرأة، لأن الأنظمة الانتخابية كثيراً ما ينظر إليها بوصفها فرصة سانحة في سياق ما تتميز به الأوضاع الأخرى من وجود حواجز أكثر حدة أمام المشاركة السياسية للمرأة، مثل الوضع الثقافي للمرأة في المجتمع أو مستويات التنمية للدولة. وفي ضوء التحدي المتمثل في هذه

العقبات، يبدو أن الأنظمة الانتخابية غالباً ما تكون أكثر يسراً بوصفها بوابات للولوج للمعترك السياسي.

وفي الواقع، لا يُعد الإصلاح الانتخابي خياراً سياسياً في معظم البلدان التي تفكر في إدخال آلية التدابير الخاصة المؤقتة TSMS. وفي الوقت الذي توفر فيه الأنظمة الانتخابية سبلاً أكثر يسراً مقارنة بالأعراف الثقافية القديمة إلا أن الواقع السياسي يجعل من الأنظمة الانتخابية "عصية على التغيير" والتغيير الشامل النادر الحدوث. وقد وجد بويكس (1999) Boix أن الأنظمة الانتخابية لا تتغير إلا عندما يكون هناك تحد سياسي عميق بسبب الأصوات الجديدة أو حدوث تغيير دراماتيكي في تفضيلات الناخبين. إذ غالباً ما تقف مصالح راسخة بعمق وراء أي نظام انتخابي وعندما يحصل التغيير غالباً ما يكون مدفوعاً باهتمام الحزب وتغيير الأفكار عوضاً عن دوافع زيادة المساواة بين الجنسين في التمثيل (Pilet 2007; Blais 2008)<sup>10</sup>.

تميل حلول الأنظمة الانتخابية لتمثيل المرأة أيضاً إلى تجاهل حقيقة أن الأنظمة الانتخابية ماهي إلا مخارج لجملة من المساومات الاجتماعية والسياسية، ولاتعد من المساواة بين الجنسين سوى هدفٍ واحدٍ فقط من بين العديد من الأهداف (وإن كانت مهمة للغاية). فعلى سبيل المثال في الوقت الذي ينطوي فيه نظام التمثيل النسبي PR (ولاسيما القائمة المغلقة) على العديد من المزايا، إلا أن هناك قيمة أيضاً في أوجه عديدة لاختيارات الناخبين في القائمة المفتوحة أو التمثيل الجغرافي الشامل الذي تنطوي عليه الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، أو التكيف الفعال للسلطة السياسية المحلية في حالة نظام الصوت الواحد غير المتحول SNTV<sup>11</sup>. إذ غالباً ما تؤخذ هذه العوامل في الحسبان في القرارات المتصلة باختيار النظام الانتخابي وقد تتفوق بطبيعة الحال على حسابات النوع الاجتماعي. وفضلاً عن ذلك فإن الدعوة إلى تغيير النظام

الانتخابي باعتماد قضية واحدة، مثل النوع الاجتماعي، ربما تزيد من احتمالية الطعن فيه وتوليد رد فعل عنيف ( see Tamale 2003; Dahlerup 2006; Nanivadekar 2006 on backlash to quotas).

ومن المهم أن ندرك أن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لها فوائد بنيوية في هذا السياق قد تفوق الفوائد البنيوية التي تقدمها أنظمة التمثيل النسبي PR لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. لكن غالباً ما يتم إغفالها. إذ تُعد الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، بنحو عام من بين أسهل الأنظمة الانتخابية في الفهم والتنفيذ. على الرغم من أن التعقيد ليس عيباً بالضرورة، إلا أن سهولة الفهم والقدرة على تحقيق النتائج بسرعة مع الحد الأدنى من الحساب هو عامل مهم في بعض السياقات. ويصح الأمر بنحو أكبر في البلدان التي لها باع في استعمال هذه الأنظمة.

لطالما ارتبطت أنظمة التعددية ببعض الحوافز السياسية الإيجابية مثل تفضيل أحزاب "الخيمة الكبيرة" الوسطية على حساب الأحزاب المتطرفة (Norris 2004). وهذا الأمر لا يقتصر على كونه مرغوباً سياسياً في العديد من السياقات فحسب بل قد يؤثر في مسألة تمكين المرأة عبر تقليل حصة الأحزاب من المقاعد التي تتبنى اليمين السياسي، والتي هي أكثر عرضة للترويج للأجندات الاجتماعية الذكورية. ففي كندا على سبيل المثال فإن خاصية النظام الانتخابي الذي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs عملت على تجسير الفجوات الإقليمية واللغوية والعرقية مع السياسات والقادة والمرشحين الذين يستقطبون أكبر شريحة ممكنة من الناخبين... " الأمر الذي يتيح للبلد استيعاب الاختلاف الاجتماعي عبر نظام الفائز الأول (FPTP Elections Canada 2014). تشير الدلائل الحديثة إلى أنه على عكس الافتراض السابق فإن الأنظمة غير المرتبطة بالتمثيل النسبي تتيح

المستوى نفسه من التطابق بين المواطنين والحكومات الذي تتيحه أنظمة التمثيل النسبي. ( see Blais and Bodet 2006; ) (Golder and Stramski 2010).

وهناك فائدة ثالثة لا تقل أهمية عن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لتمثيل المرأة تتمثل في تقليل الحاجة للتحالفات. إذ يساعد عدم التناسب الناجم عن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs على إنشاء أغلبية متماسكة وتقليل الحاجة إلى الائتلافات الحكومية في الأنظمة البرلمانية (Norris 2004). ففي الائتلافات غالباً ما يتم تجاوز النساء لشغل مواقع في القوائم الانتخابية والمناصب الوزارية الرئيسية إذ يتنافس قادة الأحزاب الذكور على المناصب؛ ومن ثمَّ فإنَّ عدداً أقل من التحالفات قد يكون في الواقع أفضل بالنسبة للمرأة، ولا سيما على المستويات العليا من السياسة (Reynolds 1999).

بالإضافة إلى هذه المجالات الرئيسية الثلاثة، فإن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs تنطوي على فوائد بنيوية أخرى لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة. إذ تميل الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs إلى أن تكون أكثر استقراراً وقد يبقى النواب لمدد أطول في المنصب. وعلى الرغم من أن معدل التناوب الأعلى يمكن أن ينطوي على المزيد من الفرص للنساء الوافدات الجدد، بيد أنه قد يقال أيضاً: إن الاستقرار الأكبر يتيح مزيداً من الوقت للنواب لاكتساب الخبرة السياسية وبناء سجلهم التشريعي في أوساط الناخبين. كما تعمل الخطوط الجغرافية الواضحة للمساءلة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs على ربط الناخب بممثلته بقوة أكبر بكثير مقارنة بأنظمة التمثيل النسبي. إذ تميل هذه الأنظمة (SMDs) لمصلحة المرشحين الذين تربطهم صلات قوية بمجتمعاتهم المحلية، ومن



ثم تفيد النساء اللواتي يبدأن حياتهن السياسية في المناصب المحلية.

ومن ثم فإننا نرى أنه من الضروري بمكان دراسة التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، ذلك أن الأنظمة الانتخابية غالباً ما تكون ثابتة- ومن ثم يتعين على المشرعين والمدافعين عن المرأة ومستشاري السياسة العمل بما متوفر بين أيديهم. وعلى الرغم من أن أنظمة التمثيل النسبي توفر فوائد إلا أن الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لها أيضاً العديد من المزايا التي يساهم بعضها - على نحو إيجابي - في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

### تطبيق الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

تأسيساً على هذه النظرة العامة للفوائد البنوية للأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، سنتقل الآن إلى فحص الخيارات العملية لتطبيق الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

ونشير هنا إلى أن عالم الكوتا يُقسّم بنحو عام إلى أنظمة الكوتا الترشيحية (أو كوتا على صعيد مدخلات العملية الانتخابية) والمقاعد المحجوزة (كوتا على صعيد مخرجات العملية الانتخابية). إذ تضع الكوتا الترشيحية قيوداً على من يمكن أن يترشح لمقاعد معينة (على سبيل المثال عبر وضع عتبات محددة للنساء أو المرشحات من الأقليات)، فيما تحدد المقاعد المحجوزة الفُرصَ المُحدَّدة لهذه الفئات من المرشحين. وفي الوقت الحاضر هناك ست مجموعات رئيسية من السبل لإدخال التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs (ينظر الجدول رقم 2)، بناءً على الكوتا

الترشيحية والمقاعد المحجوزة. إذ تعمل الخيارات جميعها تقريباً عند المستويات نفسها من المعدلات التي تتضمنها القوائم في أنظمة التمثيل النسبي أو تقترب منها، عند استعمالها في البلدان التي تطبق فيها بفعالية.

ومن بين أنظمة الكوتا الترشيحية، قد تتطلب الأنظمة إما نسبة مئوية بوصفها حداً أدنى لكل جنس بين المرشحين للتنافس في ظل الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs أو ربما يقومون بوضع بطاقات اقتراع منفصلة تعتمد نظام تمثيل نسبي. يُطبق الخيار الأول في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs الخالصة فيما ينشئ الثاني نظاماً مختلطاً يجمع مقاعد كلٍّ من الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs ومقاعد التمثيل النسبي. فالأساليب التي تستعمل أنظمة مختلطة عبر إنشاء دائرة انتخابية منفصلة أو أكثر من دوائر التمثيل النسبي لتلبية متطلبات الكوتا تعد شائعة لكن لم يتم تناولها هنا لأنها تستعمل التمثيل النسبي لإشغال المقاعد المخصصة للكوتا.

توفر المقاعد المحجوزة خيارات أكثر تنوعاً. إذ تُنتخب النساء المرشحات على وفق أنظمة المستويات الانتخابية Tier للتمثيل النسبي، على النحو الذي نوقش في أعلاه، اعتماداً على نتائج الانتخابات المباشرة التي تجري في ظل الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs. وفي الوقت الذي ينطوي فيه المستوى الانتخابي في نظام التمثيل النسبي على فاعلية في زيادة عدد النساء في المقاعد إلا أنه انْتَقَدَ لتهميشه النساء المنتخبات في ظل هذا النظام وتقويضه شرعيتهن. كما يوجد هناك عددٌ من النماذج الأخرى التي تُشغل بموجبها المقاعد المخصصة للكوتا بوسائل غير مباشرة أو غير انتخابية لتنتهك بذلك المبدأ القاضي بوجود انتخاب النواب مباشرة للهيئة التشريعية، ولم يتم الإشارة إليها هنا لهذا السبب. وتشمل هذه الأنظمة على وجه

التحديد ملء مقاعد الكوتا عبر الانتخابات غير المباشرة، عبر المستوى الانتخابي للتمثيل النسبي أو التصويت الحزبي ( مثل بنغلاديش).

فيما عدا هذه الأساليب الهامشية أو المثيرة للجدل، تظهر ثلاثة خيارات أخرى بوصفها خيارات قابلة للتطبيق تتمثل بالدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى، والدوائر الانتخابية التناوبية والعتبات البديلة / الخاسر الأفضل. و ستكشف الصفحات القادمة الخيارات الأربعة الأساس المتصلة بتطبيقات التدابير الخاصة المؤقتة TSMs في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs الخالصة وهي: الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs، والدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى والدوائر الانتخابية التناوبية والعتبات البديلة (ينظر الجدول رقم 2).

### الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs

تُعدُّ الكوتا الترشيحية الشكل الأكثر شيوعاً للتدابير الخاصة المؤقتة TSMs في أنظمة الأغلبية، لكنها مع ذلك وُظفت مراراً وتكراراً في الأنظمة الانتخابية التي تستعمل كلاً من التمثيل النسبي والأغلبية. وتعد كل من فرنسا وأوزبكستان الدولتين الوحيدتين في العالم اللتين تستعملان الكوتا الترشيحية في نظام انتخابي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بنحو خالص. فيما تستعمل ستة بلدان أخرى الكوتا الترشيحية في القسم المتعلق في نظامها الانتخابي الذي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs لأنظمتها المختلطة<sup>12</sup>. وتحظى الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بأوسع تمثيل جغرافي (دولتان من أمريكا اللاتينية/ الكاريبي واثنتان من منطقة شرق وجنوب شرق آسيا ESEA وأفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى،

وواحدة في كل من جنوب آسيا ووسط أوروبا وشرقها وآسيا الوسطى  
(CEECA)).

جدول 2:

الكوتا في الأنظمة التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs (البلد - النساء في البرلمان %)

كوتا المقاعد المحجوزة									
الكوتا الترشحية (الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs)		الدوائر الانتخابية التناوبية		العتبة البديلة		المستوى الانتخابي في التمثيل النسبي		الانتخابية الإضافية الكبرى	
26%	فرنسا	لا يطابق	الهند	12%	الأردن	20%	بنغلاديش	22%	ايرتريا
22%	أوزباكستان			4%	ساموا	25%	موريتانيا	19%	كينيا
	بوصفة جزءاً من النظام المختلط					21%	باكستان	35%	أوغندا
25%	بوليفيا					6%	سويسرا		
37%	مكسيكو					36%	تنزانيا		
15%	منغوليا					31%	زيمبابوي		
30%	النيبال								
8%	بنما								
16%	جمهورية كوريا								
43%	السنگال								
				الكوتا المطبقة فقط)				معدل النساء البرلمان	
25%		لا يطابق		8%	23%			25%	
<p>a وتشمل البلدان التي تستعمل الأنظمة الانتخابية التي تستعمل الدوائر ذات العضو الواحد SMDs فقط (فرنسا وأوزباكستان) وكذلك الأنظمة المختلطة التي تطبق نظام الكوتا في الجزء المتصل بالنظام الانتخابي الذي يستعمل الدوائر ذات العضو الواحد.</p> <p>b لم تطبق هذه الكوتا حتى الآن: في ايرتريا، تم تأجيل الانتخابات البرلمانية منذ عام 2001، فيما طبقت الكوتا في ساموا أول مرة في العام 2016.</p> <p>c طبقت الكوتا الهندية في الحكومة المحلية ولم تتضمن معدلات وطنية هنا.</p> <p>d استعملت موريتانيا نوعين من أنظمة الكوتا: المستوى الانتخابي في التمثيل النسبي (التي طبقت على المستوى الوطني) والكوتا الترشحية (والتي طبقت في جزء يسير من الدوائر الانتخابية).</p> <p>e طبقت الكوتا في سويسرا بنحو كامل.</p> <p>f طبقت الكوتا في بنما على الانتخابات الحزبية الداخلية فقط وليس على المرشحين المدرجين في قوائم الترشيح.</p>									

وبحلول كانون الأول/ ديسمبر عام 2013 كانت نسبة النساء المنتخبات للبرلمان في ظل الأنظمة التي تستعمل الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs 25% ابتداء من العام 2013 (ينظر الجدول 3).

تنظم الكوتا الترشيحية التوازن بين الجنسين للمرشحين الذين يرشحون لتمثيل جماعة أو حزب معين. وفي معظم الحالات تكون الكوتا عتبة دنيا مع فرض عقوبة على الجماعات غير المُمثلة أو لعدم تطبيقها الهدف من العتبة.

ويكمن الهدف من الكوتا الترشيحية في ضمان وجود مرشحات في ورقة الاقتراع أو "يترشحن في الدوائر الانتخابية بطريقة تمنحهن فرصاً متساوية – أو قريبة من التساوي- في انتخابات الهيئة التشريعية" (Larsrud and Taphorn 2007, 8). وتفضي الكوتا نفسها إلى وجود ضرورة قانونية أو بنى تحفيزية من شأنها حث الذين يتحكمون في الوصول إلى صناديق الاقتراع (قادة الأحزاب) على البحث عن مرشحات للترشح عن أحزابهم.

وتعد حالة الجمعية الوطنية الفرنسية الحالة الوحيدة لنظام كوتا الترشيح المتضمنة عقوبة عدم الامتثال في نظام انتخابي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بنحو خالص على النطاق الوطني. غير ان التقدم صوب المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية الفرنسية مافتى أن اعترته حالات تعثر في أفضل حالاته. إذ لم تحصل المرأة على حق التصويت حتى العام 1944، أي بعد قرن تقريباً مع حصول مواطنيها الذكور. وبحلول منتصف التسعينات، مثلت النساء 6 بالمائة من مقاعد الجمعية الوطنية فقط، متخلفة كثيراً عن الولايات المتحدة وعن معظم البلدان الأوربية (IPU 2014).

وقد أدت الكوتا الترشيحية، التي طُبقت من دون تغيير واسع النطاق في النظام الانتخابي، ومن دون تحول في السلطة صوب الاشتراكيين في الانتخابات العامة الأخيرة، إلى زيادة عدد

النساء إلى ما يقرب من 27%. وباتت فرنسا اليوم مثلاً بارزاً على فعالية الكوتا الترشيحية.

تنتخب الجمعية الوطنية المكونة من حوالي 557 دائرة انتخابية منفردة باستعمال النظام الانتخابي ذي الدورين الذي يعتمد الدائرة الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs. وإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة تجرى جولة ثانية من الانتخابات بمشاركة المرشحين الذين حققوا عتبة 12.5% على الأقل من الناخبين المسجلين. وفي الجولة الثانية يفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات بغض النظر عما إذا كان قد حصل على أغلبية (50%+1).

وتفصح القراءة التاريخية عن أن هذا النظام كان دون المستوى بنحو كبير فيما يتصل بتمثيل الجنسين. إذ تميل الأحزاب إلى ترشيح الرجال باستثناء بعض الأحزاب الصغيرة الهامشية. فالحزب الاشتراكي الحزب الكبير الوحيد ذو الكوتا الداخلية، طالما تباهى بالهدف الذي حققه، فنسبة تمثيل النساء 30% (وارتفعت إلى 50% في العام 2007) (Opello 2006).

وقد كان قانون المناصفة لعام 2000 ابتكاراً بسيطاً لتحفيز الأحزاب على ترشيح أعداد متساوية من الرجال والنساء. واليوم تُعاقب الأحزاب التي لاتقدم 50% من مرشحيها من كل جنس عبر خصم تنافسي.

الجدول رقم 3 فعالية الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs			
النساء في البرلمان (%)	عقوبة عدم الامتثال a	النسبة المفروضة للكوتا (%)	
26	مالية	50	فرنسا b
22	لا توجد	33	أوزباكستان
الأنظمة المختلطة b			
25	رفض القائمة	50	بوليفيا
37	رفض القائمة	40	المكسيك
15	رفض القائمة	20	منغوليا
30	رفض القائمة	33	النيبال
16	رفض القائمة	30	جمهورية كوريا
43	رفض القائمة	50	السنغال
ملاحظة: كوتا التمثيل النسبي في كوريا هي 50% a على وفق . per quotaproject.org b الأنظمة المختلطة التي تطبق الكوتا في أنظمتها الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.			

فعلى وفق القانون الفرنسي- (رقم 88-227 بتأريخ 11 آذار / مارس بشأن الشفافية المالية في الحياة السياسية المعدل بالمادة 9-1 من خطاب النوايا رقم 2009-526 بتأريخ 12 أيار / مايو عام 2009 – المادة 80) شكل هذا الخصم ثلاثة أرباع الفرق بين الجنسين في تخصيص التمويل العام. ثم زادت العقوبة المالية مرة أخرى إلى 150% للفجوة بين الجنسين في العام 2014. وتم تبني كوتا مماثلة على المستوى المحلي، بما في ذلك الكوتا الترشيحية للهيئات التي تُنتخب على وفق التمثيل النسبي. كما غير النظام الانتخابي لأعضاء المجالس المحلية إلى نظام الكتلة الحزبية

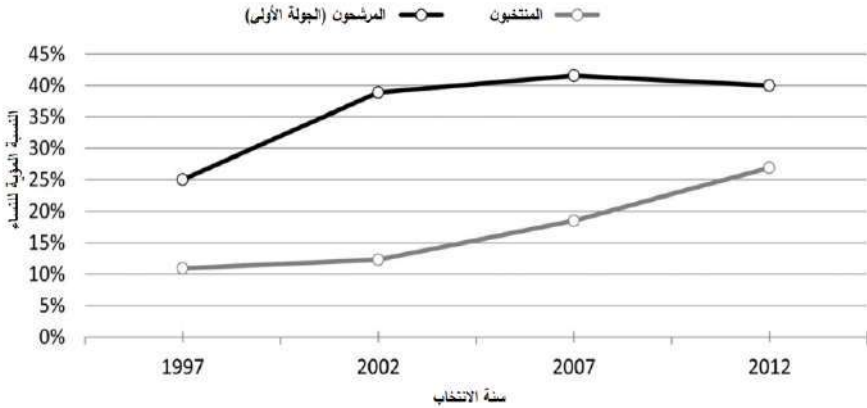
ذي الدورين، شريطة أن يراعي الترشيح التوازن بين الجنسين. وقد طبق النظام أول مرة في العام 2015. لقد كان لقانون المناصفة تأثيراً كبيراً على الترشيح، بيد أن عدد النساء المنتخبات قد ازداد على نحو تدريجي. إذ بلغت نسبة المرشحات، التي كانت أقل من الربع في العام 1997 قبل إقرار القانون، 38.9 % في العام 2002، ووصلت إلى 41.6 % في العام 2007، ثم انخفضت إلى 40% في العام 2012 (OSCE/ODIHR2012). وقد بلغت نسبة النساء المنتخبات من مجموع النواب المنتخبين 10.9% في العام 1997، وظلت ثابتة عند مستوى 12.3% في العام 2002، ووصلت إلى 18.5% في العام 2007، وأخيراً إلى 26.9 % في العام 2012 (IPU2014) (ينظر الشكل رقم 2).

يبقى من غير المؤكد الحفاظ على معدل التقارب هذا في المستقبل، لأن عدد النساء المنتخبات يعتمد بنحو كبير على المواقف الحزبية. إذ يميل يمين الوسط إلى ترشيح عدد أقل من النساء وفي مواقع أقل حظاً في الفوز مقارنة بيسار الوسط (Sineau 2008). وقد أشرت انتخابات عام 2012 أداءً قوياً ليسار الوسط، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد النساء المنتخبات. كان امتثال الأحزاب للقانون متفاوتاً، إلا أنه تحسن بمرور الوقت. فقد اختارت بعض الأحزاب الكبيرة في الانتخابات المبكرة التضحية بالتمويل العام عوضاً عن تقديم قائمة مرشحين متوازنة بين الجنسين. ففي العام 2002 بلغت قيمة العقوبة 4 ملايين يورو على حزب الاتحاد من أجل حركة شعبيةUMP، و 1.3 مليون على الحزب الاشتراكي (Sineau 2008). وقد كان أحد الأسباب الرئيسة لعدم الامتثال هو شغل المناصب، فالأحزاب الكبيرة تحوز العدد الأكبر من شاغلي المناصب من الذكور الذين سيتعين عزلهم واستبدالهم بالمبتدئين نسبياً أمثالاً للكوتا، الأمر الذي قد يجعل الحزب ضعيفاً في هذه المقاعد (Sineau 2008). وفي الانتخابات



اللاحقة، زادت الأحزاب من عدد النساء المرشحات. فعلى سبيل المثال، شهد العقد بين 1997 و 2007 قيام حزب UMP/RPR من وسط اليمين بزيادة نسبة المرشحات من 7.7 إلى 26.6 (بزيادة أكبر من 300 %). أما الأحزاب في اليسار فهي تقترب من تحقيق التكافؤ في ترشيحاتها، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 100% خلال الحقبة نفسها.

وما يزال هناك فجوتان ملحوظتان في نظام الكوتا الفرنسي الفجوة الأولى؛ هي الفجوة بين هدف الترشيح (عند مستوى 50%) والترشيح الفعلي (الذي بلغ مستوى 40% في الانتخابات العامة الأخيرة).



الشكل رقم 2: توازن النوع الاجتماعي في الجمعية الوطنية (فرنسا)

يبقى أن نرى إلى أي مدى ستقلص هذه الفجوة بمرور الوقت، ولكن بنحو عام كانت الكوتا ناجحة للغاية في زيادة عدد النساء المنتخبات، وقد يؤدي استمرار تدقيق القانون ومراجعتة، أو زيادة العقوبات أو المناصرة من داخل الأحزاب إلى تقليص هذه الفجوة بنحو أكبر.

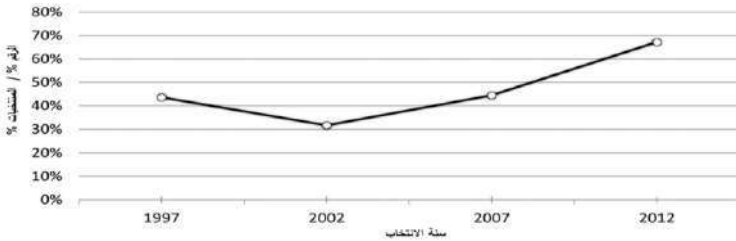
أما الفجوة الثانية؛ فهي تتمثل بالنجاح الانتخابي للنساء المرشحات، إذ كان التأثير الأولي يقتصر على زيادة عدد النساء المرشحات، إلا أنه لم يفض إلى زيادة كبيرة في عدد النساء المنتخبات. وقد أدى هذا إلى انخفاض معدل نجاح المرشحات (رشح الكثير من النساء وانتخب القليل منهن). ولم يكن ذلك خطأ الناخب الفرنسي. بقدر ما هو خطأ الأحزاب والواقع البيئوي لشغل المنصب. وكان الأمر الأكثر إثارة للإعجاب في هذا الخصوص هو الزيادة في عدد النساء المنتخبات على المدى الطويل، الأمر الذي ربما يكون سبباً في أن تكون أنموذجاً تقتدي به الأنظمة الأخرى. فقد تغيرت الديناميات بمرور الوقت وتحسن معدل نجاح المرشحات (محتسبة هنا بوصفها نسبة مؤية من الترشيح إلى النسبة المئوية من الانتخاب) مع كل انتخابات جرت بعد تطبيق نظام الكوتا. صحيح أن الأحزاب الفرنسية قد رشحت النساء بنحو منتظم في الماضي في دوائر انتخابية أقل حظاً مقارنة بالمرشحين الذكور، ولكن بمرور الوقت انتخب المزيد والمزيد من النساء وهذا يعني أن الأحزاب باتت أفضل في تجنيد المرشحات النساء وترشيحهن أو أن الطامحات أصبحن أفضل في تأمين الترشيح في الدوائر الانتخابية التي تمكنهن من الفوز. وبضمان ظهور النساء في صناديق الاقتراع وفي الحملة الانتخابية باعتماد نظم فعالة للحوافز، فإن نظام الكوتا يسير على المسار الصحيح لتحقيق التكافؤ بين الجنسين (ينظر الشكل رقم 3).

السؤال الذي يُثار هنا؛ هل تُفصح الحالة الفرنسية عن أنموذج ناجح للكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs؟ كان الأثر اللاحق للكوتا يعني أن الدراسات المبكرة كانت تميل إلى تصوير القانون على أنه فشل إلى حد ما على الأقل، إن لم يكن فشلاً كاملاً (Murray 2012). وتركزت الانتقادات على تصميم القانون وأوصى البعض باستبدال النظام الانتخابي

بنظام التمثيل النسبي ( Dahlerup, and Freidenvall ) (2011).

و يقود تحليلنا بشأن التقريب بين الأهداف المحددة للترشيح ونجاح المرشحات إلى الاعتقاد بأن التأريخ سيكون أكثر تساهلاً مع النموذج الفرنسي.. إذ زادت الكوتا بنحو كبير من عدد النساء المرشحات والمنتخبات من دون تغيير في النظام الانتخابي ومن دون العناصر غير الديمقراطية لخيارات الكوتا المحتملة الأخرى. صحيح أنها لم تشهد زيادات كبيرة إلى مستويات على غرار رواندا، إلا أنها كانت تدريجية ومتسقة.

كانت اوزبكستان أول دولة في آسيا الوسطى تتبنى كوتا جنسانية في حقبة مابعد الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي جعلها مع فرنسا، الدولة الوحيدة في العالم التي تتبنى الكوتا الترشيحية في نظام انتخابي يعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs بنحو كامل. إذ يتكون برلمان أوزباكستان من مجلسين، يضم مجلس الشيوخ 100 عضو ومجلس النواب 150 عضواً ومدة ولاية كلا المجلسين خمس سنوات. ينتخب 135 عضواً من مجلس النواب (المجلس الأدنى) مباشرة في دوائر منفردة على وفق نظام الأغلبية و15 مقعداً إضافياً خصص لممثلي الحركة البيئية في أوزبكستان EMU. فيما ينتخب مجلس الشيوخ (المجلس الأعلى) بنحو غير مباشر من قبل المجالس الإقليمية (84 مقعداً) و 16 مقعداً عبر التعيين الرئاسي.



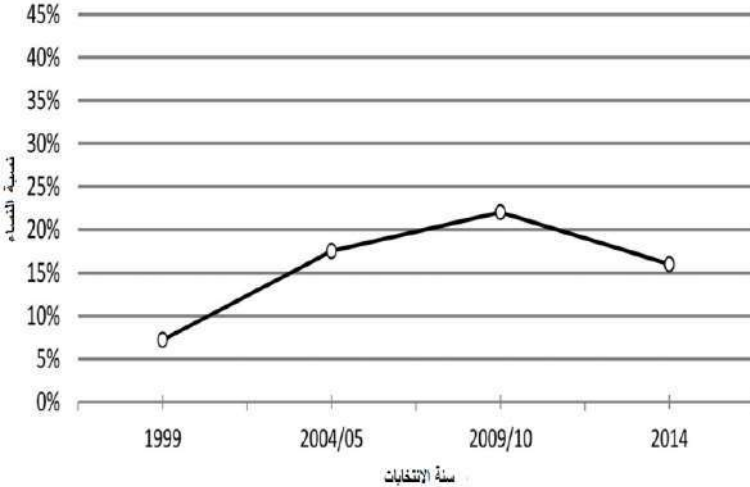
الشكل رقم 3: نجاح المرشحات النساء (فرنسا)

وقد كان تمثيل المرأة في البرلمان الأوزبكي منخفضاً، حاله حال العديد من الدول الأخرى في حقبة مابعد الاتحاد السوفيتي، (7% في العام 1999 و 17% في العام 2005) في الدورات الانتخابية التي أعقبت الانتقال من الشيوعية. ولمعالجة نقص التمثيل، أدخلت أوزبكستان كوتا بنسبة 30% بوصفها حداً أدنى للمرشحين إلى البرلمان الأوزباكستاني (المجلسين الأعلى والأدنى في البرلمان) و(مجالس) نواب الشعب في العام 2003<sup>13</sup>. وقد صدر القانون بعد التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام 2005 والضغط من المنظمات الأوزبكية (Radio Free Europe 2004). ومن ثم فإن النظام الانتخابي يتضمن كوتا مقاعد محجوزة للحركة البيئية في أوزبكستان EMU وكوتا ترشيحية للنساء.

وقد ازداد عدد النساء في الأحزاب السياسية منذ اعتماد نظام الكوتا (مثلت النساء فيه 37-50% من أعضاء الأحزاب السياسية على وفق بيانات عام 2010) ومع ذلك، لا يبدو أن هناك علاقة متبادلة بين عضوية النساء بالأحزاب وبين عدد النساء المنتخبات إلى البرلمان (ADB 2014). على الرغم من أن العام الذي أدخل فيه نظام الكوتا قد شهد مكاسب ملحوظة في عدد النساء المنتخبات إلى البرلمان (22% منتخبات)، إلا أن الأرقام انخفضت إلى مادون مستويات ما قبل الكوتا في الانتخابات الأخيرة (16% في العامين 2013-2014). وبالأرقام الحقيقية، نظراً، لتقليص حجم مجلس النواب في البرلمان من 250 نائباً إلى 120 نائباً ثم (ازداد لاحقاً إلى 150 نائباً) في العام 2002، لم يكن هناك سوى تغيير طفيف في عدد النساء المنتخبات قبل الكوتا وبعدها. (ينظر الشكل رقم 4).

وعلى عكس حالة فرنسا، لم تكن هناك فجوة بين هدف الترشيح ومستويات الترشيح الفعلية في إطار كوتا النوع الاجتماعي الأوزبكية. وبالفعل فإن معدلات الترشيح قد بلغت 30% من الكوتا

أو تجاوزتها منذ صدور القانون، على الرغم من عدم وجود إجراءات لإنفاذ القانون. قد يُعزى ذلك إلى التقييد الشديد للفضاء السياسي والطبيعة غير النمطية للأحزاب السياسية الأوزبكية. إذ تسعى أوزبكستان إلى الانتقال "التدريجي" إلى الديمقراطية. فعوضاً عن تمثيل المعارضة السياسية في الحكومة، أنشئت أربعة أحزاب سياسية معترف بها لتمثيل شرائح المجتمع وهي مكتملة وليست تنافسية (OSCE/ODIHR 2010). وتضم الأحزاب كافة أجنحة نسائية لإعداد المرشحات وتجنيد مؤيدين جدد والتواصل مع الناخبات، ومع ذلك لا يدافع أي من برامج الأحزاب السياسية الرئيسية عن المساواة بين الجنسين أو يتخذ موقفاً بشأن حقوق المرأة (OSCE/ODIHR 2010; ADB 2014; OSCE/ODIHR 2015). إذ يتعين تسمية المرشحين من قبل أحد الأحزاب السياسية الأربعة المعترف بها من أجل الترشح، ولا يجوز للمرشحين المستقلين خوض الانتخابات البرلمانية.



الشكل رقم 4: التوازن في النوع الاجتماعي في البرلمان (اوزباكستان)

يأتي تقييم الكوتا الترشيحية لأوزبكستان في سياق سياسي مغلق. إذ لا يمكن للمرء تقييم فاعلية الكوتا في تحول الأحزاب لسياسية عبر تزويدها بالحوافز لزيادة مشاركة المرأة لأن الأحزاب السياسية في الأساس غير قادرة على المنافسة وتتوافق مع سياسة الحكومة. لكن مع ذلك فإن الكوتا كانت واعدة لثلاثة أسباب رئيسية.

أولاً- إن الكوتا بقيت من الاتجاهات النزولية في مشاركة المرأة في بلدان آسيا الوسطى بعد الشيوعية. ويُعزى هذا الاتجاه إلى عدة أسباب منها التصفية التدريجية للجيل النشط سياسياً من نساء الحقبة الشيوعية وبعث القيم التقليدية التي تروج لها الدولة (Rakhimova 2015). وفي مثل هذا الحالة قد يكون التأثير التدريجي للكوتا الأوزبكية مرتبطاً بالسياق السياسي - إلى حد ما - في الوقت الذي نفذت فيه الكوتا الفرنسية في سياق ديناميات التحرير السريع للمعايير الأوروبية للمساواة بين الجنسين، إلا أن القانون في أوزبكستان يكافح الاتجاهات النزولية في هذا المجال.

ثانياً- إن أنظمة الكوتا الترشيحية، كما أفصح النموذج الفرنسي ربما تكون أبطأ في تحقيق النتائج مقارنة بخيارات الكوتا الأخرى. إذ إن كوتا أوزبكستان تعد حديثة نسبياً وأجرت ثلاث انتخابات فقط في ظل تطبيق قانون الكوتا. وقد شهدت أوزبكستان، كما هو الحال فرنسا، فترات من الانتكاسات والركود في التمثيل. وفي الواقع فإن أوزبكستان تتفوق على فرنسا في بعض النواحي، فبعد ثلاث تجارب انتخابية في ظل نظام الكوتا كانت فرنسا ماتزال عند مستوى 18% من النساء المنتخبات من أصل كوتا بنسبة 50%، في حين على الرغم من انقضاء العام 2014 فقد انتخبت أوزبكستان 16% في ظل كوتا بنسبة 30%.

ثالثاً- ترتبط هذه الملاحظة الأخيرة بتأمل أخير في النظام الأوزبكي ألا وهو مستوى الكوتا المستهدفة. ونظراً لأن هذا النظام يشجع التمثيل فقط عوضاً عن ضمانه، فإن الكوتا الترشيحية في ظل

الأنظمة الانتخابية كافة ( الدوائر متعددة العضوية MMDs والدوائر الانتخابية ذات العضو المنفردة SMDs) يعترتها قصور في تحقيق أهدافها. إذ لم تحقق أية دولة من الدول التي أسست للمنافسة على مستوى الترشيح (سواء أكان في التمثيل النسبي أم في ظل الدوائر الانتخابية ذات العضو المنفرد SMDs) المنافسة في البرلمان، على الرغم من أنها تفضي- إلى انتخاب نسبة من النساء أكبر بكثير من المعدل العالمي (29.8%). وبالمثل أيضاً فإن الكوتا الترشيحية في ظل الأنظمة التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs أو التي تعتمد الدوائر متعددة العضوية MMDs المحددة بنسبة 30-33% حققت في المعدل نسبة 23.5% من النساء المنتخبات (SG report on RES/66/130). قد يرتبط النجاح - إذا ما قورن بالكوتا الفرنسية - بطول مدة وجودها والسياق الثقافي والمستوى الأعلى المستهدف من الكوتا نفسها.

وبمرور الوقت، قد يؤثر العنصر- الرابع - تدابير إنفاذ القانون- على الكوتا الأوزبكية، ذلك أن أحد عناصر النجاح الرئيسية للكوتا الترشيحية هي الأحكام الخاصة بإنفاذ الأهداف القانونية (SG report on RES/66/130). إذ إن غياب أي تدابير إنفاذ في الحالة الأوزبكية يترك هذا الأمر عرضة للتلاعب. كما تسمح ثغرة أخرى محتملة لتمثيل المرأة في قانون الانتخابات الأوزبكيستاني للأحزاب السياسية بإلغاء ترشيح أعضائها حتى قبل خمسة أيام قبل الانتخابات فيما يمكن للمرشحين الانسحاب من المنافسة في أي وقت (OSCE/ODIHR 2015). قد تؤثر هذه العوامل على الفعالية المستقبلية للكوتا الأوزبكية في السنوات القادمة.

إذن ماهي تحديات الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs وكيف يتم التغلب عليها؟.

أولاً، هناك أدلة دولية كثيرة تشير إلى أن المرشحات النساء يترشحن في المناطق التي من غير المرجح أن يفوز فيها الحزب الذي ترشحن باسمه، فيما يرشح المرشحون الذكور (غالباً مع ميزة ترشحهم وهم في المنصب) في دوائر انتخابية أكثر أماناً، حيث يكون حزبه بوضع مُلائم (see Murray 2004). وعبر تنافس المرشحات من النساء في دوائر انتخابية غير مواتية مقارنة بنظرائهن الرجال، فعلى هذه الحال تحترم الأحزاب نص القانون إلا أنها تنكر روحه، إذ قد تُظهر الأحزاب تحيزاً في تحديد الدوائر الانتخابية لأن النساء المرشحات لم يحققن النجاح في المنافسة الداخلية للترشيح أو في الانتخابات التمهيدية حيثما وجدت. وقد يُنظر إلى النساء على أنهن مرشحات أضعف وأقل استحقاقاً لدائرة انتخابية تنافسية أو آمنة. وعندما يكون من المرجح أن يكون المرشح شاغل المنصب من الذكور، كما هو الحال في معظم الأنظمة السياسية، فإن العزوف الطبيعي عن تنحية المرشح شاغل المنصب قد يعني أن الوافدين الجدد الذين يقدمون للمنافسة الانتخابية عبر الكوتا سيتم وضعهم تلقائياً في دوائر انتخابياً أقل أماناً.

لم يتوصل تصميم الكوتا حتى الآن إلى آليات قوية من شأنها التغلب على مشكلة ترشيح النساء في الدوائر الانتخابية غير المواتية. إذ أصدر حزب العمال البريطاني في العام 1993 قانوناً يتضمن تقديم قوائم مختصرة خاصة بالنساء في 50% من جميع المقاعد الشاغرة والتي تنطوي على إمكانية للفوز فيها، ونفذت السياسة بحيث اختيرت 35 امرأة في ظل هذا القانون بحلول كانون الثاني / يناير عام 1996. ومع ذلك فقد عد هذا الإجراء غير قانوني على وفق قانون التمييز الجنسي في العام التالي (Squires 2005). وكانت هناك محاولة أخرى في سيراليون بمثابة واحدة من الجهود المستجدة لتشريع الدوائر الانتخابية المواتية للمرشحات النساء. وقد نص مشروع قانون صدر في العام 2011 على وجوب



ترشيح الأحزاب للنساء في "مقاعد آمنة" وهي تلك التي فاز بها الحزب في الانتخابات السابقة ( Dahlerup 2010; Dumbuya and Yukstas 2011). لم تتحول المسودة إلى قانون ويعود ذلك بحد ما إلى مقاومة النواب الذكور. ويعد معيار المقاعد "الآمنة" أو "المواتية للفوز" إشكالية لأنه يتطلب من المرشحين النواب شاغلي المناصب الذكور أن يتنحوا لمصلحة النساء الطامحات للوصول إلى البرلمان.

وبخلاف عيوب الترشيح الجنسانية والبنوية، فإن تأثير الكوتا الترشيحية على تشكيل الهيئة المنتخبة سيحدده في نهاية المطاف الناخبون. إذ غالباً ما كانت الحكمة السائدة التي مفادها أن الناخبين يفضلون المرشحين الذكور (Huddy and Terkildsen 1993)، إلا أن الأدلة التي تدعم هذا الافتراض الشائع ضعيفة. وفي الواقع، وجدت العديد من الدراسات دليلاً يثبت العكس ( see Darcy and Schramm 1977; Darcy Welch, and Clark 1985; Burrell 1996; Seltzer, Newman, and Leighton 2001; Smith and Fox 1997). وقد أظهرت الدراسات المبكرة في النرويج تحيز الناخبين ضد النساء (Matland 2005)، إلا أن الدراسات اللاحقة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأستراليا وكندا وبولندا وبيرو وفرنسا وجدت أن الناخبين لا يفضلون المرشحين الذكور بانتظام ( Norris, Vallance, and Matland and King 2002; Murray, ; Lovenduski 1992 Krook and Opello 2009). وبدى في بعض الحالات أن المرأة تتمتع بالأفضلية، وبالمجمل ثمة أدلة واضحة بان الأحزاب تميل إلى التمييز ضد النساء أكثر من الناخبين أنفسهم ( Matland 2005). وتعد عمليات اعتماد الكوتا الترشيحية مؤخراً مشجعة، فعلى سبيل المثال في السنغال، حيث أدخل تعديل عام 2012 لقانون الانتخاب والمتضمن المناصفة في الكوتا الترشيحية لكل من المقاعد المعتمدة على التمثيل النسبي وتلك القائمة على الأغلبية،

الأمر الذي رفع تمثيل المرأة في البرلمان إلى نسبة تاريخية بلغت 42% (Electoral Law 92-16 of 1992, as amended by Law 2012-01 of 2012, Article L.145).

تؤكد الفجوات الجغرافية - في البحث - الحاجة إلى المزيد من الدراسة للتفضيلات الجنسانية للناخبين في أجزاء أخرى أقل تطوراً من العالم، وذلك لتحديد الوظيفة المحتملة للكوتا الترشيحية في هذه السياسات. إذ إن الفجوات الجغرافية في الدراسات بشأن تحيز الناخبين، تدعم نتائج الدراسات الحالية لأنها تقدم نظرة جديدة على الكوتا الترشيحية بوصفها طريقة جيدة لتحسين المساواة السياسية بين الجنسين.

إن فوائد هذا الحل المتضمن إدخال التدابير الخاصة المؤقتة TSMS الأنظمة الانتخابية المعتمدة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs كبيرة. فقد تكون الكوتا الترشيحية أقل إزعاجاً للأنظمة السياسية القائمة مقارنة بكوتا المقاعد المحجوزة، لأنها لا تؤثر في ترسيم الدوائر الانتخابية أو حجم البرلمان. وبالمثل، فإن معظم الأنظمة الانتخابية لديها قيود قائمة على الترشيح (الجنسية، والعمر، والخلفية الجنائية، والإقامة وما إلى ذلك) إذ يمكن أن يضاف إليها معيار التوازن بين الجنسين.

قد تكون الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs مقبولة سياسياً أكثر من كوتا المقاعد المحجوزة، لأن السلطة مازالت في نطاق الناخبين. فإذا كان تحيز النخبة ضد النساء المرشحات في البنى القيادية الحزبية يفضي إلى تنحيتها بنحو فعال من صناديق الاقتراع، فإنه يمكن عد الكوتا على أنها وسيلة لتحسين نطاق الاختيار في صناديق الاقتراع (ومن ثم تحسين قدرة الناخب على الاختيار بحرية في ضوء مجموعة خيارات). إن مسألة ترشيح النساء في دوائر انتخابية مواتية للفوز تظل إشكالية مثارة، إلا في حالة فرنسا تفصح عن إمكانية التغلب على هذا الحاجز تدريجياً في الوقت المناسب.

أضف إلى ذلك فإن الكوتا الترشيحية لا تثقل كاهل المرأة بفجوة الشرعية، وهو عامل إيجابي للفاعلية السياسية للنائبات من النساء لتقبلهن في السياسة على المدى قصير الأجل وطويل الأجل. باختصار، تقدم الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs خياراً قابلاً للتطبيق وفعالاً ومقبولاً سياسياً بنحو عام.

### الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى

تشتمل الطريقة الثانية على إنشاء مستوى انتخابي إضافي للنساء ينتخبين في صناديق اقتراع منفصلة، إلا أنهم يلتحقن بالهيئة الانتخابية نفسها.

وقد اعتمدت أوغندا الكوتا في الانتخابات البرلمانية في العام 1998 أول مرة، إذ خصصت مقعداً محجوراً واحداً لكل دائرة انتخابية (مكونة من عدة مقاعد). وانتخب النائبات النساء بنحو غير مباشر عبر هيئة انتخابية تتألف من أعضاء المجالس المحلية عوضاً عن آلية الاقتراع العام. وقد كان هذا النظام (المعمول به للمدة من العام 1998 إلى العام 2005) فعالاً في ضمان انتخاب النساء، لكن تبين أنه يلغي تأثير المرأة على صنع السياسات وشرعيتها بوصفهن ممثلات عن الناخبين (Goetz 2002).

أما على المستوى المحلي، فقد طبقت أوغندا نظاماً مختلفاً. إذ كان من المقرر حجز ثلث مقاعد المجالس المحلية للنساء. ووسعت المجالس المحلية من أجل استيعاب المقاعد المحجوزة الجديدة، وأنشئت دوائر إضافية من رحم العديد من الدوائر الموجودة. وتم التصويت لشغل هذه المقاعد أيضاً في يوم منفصل، كما تم التصويت من جانب الناخبين الذين اصطفوا علناً خلف المرشحين الذين اختاروهم. بيد أن الطبيعة غير الاعتيادية للتصويت واليوم المنفصل للاقتراع (الذي أدى إلى انحسار الإقبال على التصويت) والطبيعة الإضافية للمقاعد نفسها لم تفعل شيئاً

لإضفاء الشرعية على النساء المنتخبات في المجالس المحلية. (استبدل الطابور بالاقتراع السري في العام 2002).  
لذا أُصلح النظام الوطني في العام 2005 - عبر نقل النظام المحلي الذي يتضمن الانتخاب المباشر للمقاعد المحجوزة في الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى- إلى المستوى الوطني. وينتخب المرشحون اليوم إلى المقاعد المحجوزة بنحو مباشر في صندوق اقتراع منفصل، ويحصل الاقتراع في اليوم نفسه. وفي الوقت الذي يعزز فيه النظام الجديد شرعية النواب المنتخبين، إلا أن الدوائر الانتخابية الأكبر للمقاعد المحجوزة تجعل الحملات الانتخابية صعبة. إن التواجد في مثل هذه الدوائر الانتخابية الكبيرة يتطلب قدراً أكبر من الموارد نسبياً ولا تخصص موارد إضافية من الدولة أو الحزب لتعويض ذلك. وقد انتقد البعض هذا النموذج لوضع النساء المنتخبات في المقاعد المحجوزة في وضع غير موات لهذه الدائرة الانتخابية الأكبر.

وتعود التحديات التي تواجه أوغندا إلى هيمنة الحزب الواحد إلى حد ما. ففي انتخابات عام 2011 أُنتخت أربع مرشحات المقاعد المحجوزة من دون معارضة- لأن المعارضة لم تجد المرشحين أو الموارد لخوض هذه الانتخابات (EU 2011).  
يتمتع النموذج الأوغندي بمزايا ملحوظة للشرعية ومشاركة الناخبين على نماذج المقاعد المحجوزة مثل تنزانيا وباكستان، إذ تشغل المقاعد المحجوزة بنحو غير مباشر، لكن له عيوب كثيرة أيضاً- ولاسيما القضايا العملية للحملات الانتخابية في دائرة انتخابية أكبر.

## المقاعد التناوبية

النهج الثالث هو إدخال نظام التناوب. لا يعتمد هذا النهج على الدوائر الانتخابية الجديدة أو المستويات الانتخابية، بل تُخَصَّصُ عوضاً عن ذلك نسبة من الدوائر الانتخابية الاعتيادية ذات العضو الواحد للمرشحات النساء لمدة ولاية واحدة من ثلاث مدد. وتخضع الدوائر الانتخابية المختلفة للحجز لكل دورة انتخابية- عبر نظام التناوب- بحيث يتم حجز جزء من المقاعد في أية دورة انتخابية وينتشر التأثير جغرافياً خلال الدورات اللاحقة. لقد استعمل نظام التناوب على نطاق واسع في الهند إلا أنه لم يستعمل على المستوى الوطني الشامل، إذ كان تمثيل النساء في الهند منخفضاً جداً سواء أكان على المستوى القومي أم المحلي قبل تبني الكوتا التناوبية. فقبل إصلاحات عام 1992 كان تمثيل المرأة 5% فقط من المجالس الدنيا (البناشيات) (Chattopadhyay and Duflo 2004). أدت التعديلات الدستورية إلى إضفاء الطابع الرسمي على نظام الحكم المحلي الذي يتضمن ثلاثة مستويات انتخابية للقرية (غرام باناشيات) وعلى مستوى المنطقة (باناشيات ساميتي) ومجالس على مستوى المقاطعات (زيلا باريشاد). وأدخل نظام الحجز بوصفه جُزءً من إصلاحات لامركزية واسعة.

يغطي الحجز ثلث مواقع الرؤساء والأعضاء في كل مجلس قرية (Constitution of India, Art 243C). وتحجز في كل انتخابات ما يقرب من ثلث المقاعد للنساء. وفي الانتخابات التالية يحجز ثلث مختلف من المقاعد وفي الانتخابات الثالثة يحجز الثلث المتبقي من المقاعد. وللولايات السلطة في تغيير الطريقة التي يختار فيها المرشحات لهذه المقاعد وزيادة عتبة الكوتا بما يتجاوز الثلث. وبموجب القانون، فإن المقاعد المحجوزة للنساء دائمة، في حين تبقى المقاعد المحجوزة للمماثلة للطبقات والقبائل المجدولة مؤقتة (تنتهي بعد 70 عاماً).

كما تطبق المقاعد المحجوزة أيضاً على الرؤساء، بحيث يكون لكل بانثيات مقعد رئيس محجوز في كل ثالث انتخابات. كما توجد هناك مقاعد محجوزة للطبقات الاجتماعية المجدولة والقبائل المجدولة بحيث تمثل النساء المنتميات الطبقات الاجتماعية المجدولة والقبائل المجدولة أيضاً. أدت المقاعد المحجوزة إلى زيادات كبيرة في نسبة النساء في الحكومة المحلية التي نمّت من خط أساس قدره 5% في العام 1992 إلى 40% في العام 2000. وقد زادت العديد من ولايات الهند المقاعد المحجوزة من 40 إلى 50 (ChattoPadhyay and Duflo 2004).

إن نظام الهند فريد من نوعه ولكن يمكن تطبيقه نظرياً في سياقات أخرى على المستويين المحلي والوطني. لذا فإن مزايا هذا النظام وتحدياته تستحق أن تؤخذ في الحسبان في ضوء ذلك. أولاً، إن الكوتا التناوبية هي نوع من أنواع المقاعد المحجوزة، تتمتع بميزة تأثير محدد- ففي حالة الامتثال التام، تتضاءل فرص عدم تضمين العتبات المحددة في القانون في بنية الهيئات المنتخبة. وهذا وجه مهم يميزها عن الكوتا الترشيحية.

أما السمة الثانية لنظام التناوب هي الآلية الملازمة للزيادة التدريجية - أو " الطبيعية" - في تمثيل المرأة بما يتجاوز العتبة. وتتمثل آلية إعادة توزيع منافع شغل المناصب لصالح المرشحات. وقد حدد شغل المنصب على أنه أحد المتغيرات المستقلة الأكثر أهمية في تحديد نجاح المرشح. إذ تعد مزايا شغل المناصب من المثبطات البنوية للتغيير السياسي. فقد أظهر نيومان ولايتون أن شغل المنصب يمكن أن يكون أحد أهم مثبطات المشاركة السياسية للمرأة (1997).

وتضمن الأنظمة التناوبية أن يواجه شاغلو المناصب الذكور مدة ولاية محددة (في حالة الهند كانت لمدتين). يؤدي حجز المقاعد أيضاً إلى أن يستفدَ النساء شاغلات المناصب ميزة

شغل المناصب في الدورات الانتخابية اللاحقة غير المتضمنة جزءاً، وهي دينامية تزيد تدريجياً من عدد النساء اللاتي يترشحن وينتخبن في المقاعد غير المحجوزة. إذ شهدت الهند أعداداً متزايدة من النساء اللاتي يترشحن ويفزن في المقاعد غير المحجوزة. وقد وجد بيمان وآخرون أن عدد النساء اللاتي يترشحن قد ارتفع بنسبة 3.3% بعد جولتين من حجز المقاعد فيما كانت النسبة المئوية للفوز بالمقاعد غير المحجوزة أكثر من الضعف.

أخيراً، يتمتع نظام التناوب بميزة الحفاظ على البنية المؤسسية للبرلمان ونظام الاقتراع. فيما تتطلب خيارات التدابير الخاصة المؤقتة TSMS الأخرى مثل الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى والمستويات الانتخابية توسيع حجم البرلمان و / أو إنشاء بطاقات اقتراع منفصلة. ولا تتطلب الكوتا التناوبية أيّاً من هذين الخيارين، الأمر الذي يؤدي إلى توفير التكاليف المحتملة وتبسيط إجراءات التصويت للناخب (يتحمل المسؤولون عن النظام تعقيدات النظام الانتخابي).

بيد أن العيب الأكبر الأكثر وضوحاً في نظام التناوب يتمثل بالحدود الزمنية الفعالة للولاية التي يضعها على شاغلي المناصب من الذكور. فبالنسبة للمرشحين الحاليين الذين يتمتعون بشعبية، قد يكون تحديد مدة الولاية بمثابة تحديد مقيد. غير أن الأنظمة التي تفكر في تبني أنموذج مشابه يمكنها التغلب على هذا التأثير عبر إدخال تحديد مدة ولاية جنسانية محايدة لجميع المقاعد.

### العتبات البديلة

يتمثل الخيار الأخير في إدخال التدابير الخاصة المؤقتة TSMS في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs في استعمال ما نطلق عليه بالعتبة البديلة ويعرف أيضاً بنظام "أفضل الخاسرين". يحدد هذا الخيار عتبتين للفوز بالانتخابات، تعتمد إحدهما على أكبر عدد مطلق من الأصوات،

فيما تعتمد الأخرى على النسبة الأكبر من الأصوات في ضمن مجموعة فرعية من المرشحين (وفي هذه الحالة النساء). و تملأ أنظمة العتبة البديلة المقاعد المحجوزة في البرلمان بالمرشحين غير الفائزين من جماعة معينة (النساء على سبيل المثال) التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات. وعلى وفق هذا النهج يتنافس جميع المرشحين (ذكوراً وإناثاً) معاً في منافسة واحدة ويفوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات بالمقعد. و بعد ذلك يشغل عدد إضافي من المقاعد المحجوزة من جانب النساء اللائي حصلن على أكبر عدد من الأصوات من دون الفوز بأغلبية / تعددية في دوائرهن الانتخابية.

هناك قليلٌ من الأمثلة على هذه الطريقة حتى الآن، وإن معدل النتائج الحالية (ينظر الجدول رقم 2) لا يعكس الأداء المحتمل لهذا النظام أحد الأمثلة الرئيسة، الأردن، الذي تبنى نظاماً موازياً يتم بموجبه انتخاب 108 مقاعد على النحو الآتي: نظام الفائز الأول (FPTP) (17 مقعداً) والصوت الواحد غير المتحول SNTV في 45 دائرة انتخابية و 27 مقعداً باستعمال قوائم التمثيل النسبي الوطنية. وقد خُصصَ 15 مقعداً إضافياً للمرشحات للنساء على وفق نظام "أفضل الخاسرين" يتنافس على مقاعد تشغل عبر نظامي الفائز الأول FPTP / والصوت الواحد غير المتحول SNTV في 45 دائرة انتخابية، ومقعد واحد لكل من 12 محافظة والدوائر الانتخابية الثلاث المخصصة للبدو. وتفوز المرشحة الخاسرة الحاصلة على أعلى نسبة من الأصوات في دائرتها في المقعد عن تلك المحافظة (Thiel 2014).

وقد أظهرت الكوتا تقدماً تدريجياً بمرور الوقت كما زيدت على نحو تدريجي، ففي العام 2007 عندما كان النظام يعتمد حصراً على الفائز الأول / الصوت الواحد غير المتحول انتخبت النساء جميعهن عبر آلية الكوتا (6 نساء). وفي ظل النظام نفسه، ازدادت



الكوتا إلى 12 مقعداً وانتخبت امرأة واحدة بنحو مباشر في العام 2010.

وفي العام 2013 انتخبت 3 نساء بنحو مباشر (إثنتان على وفق نظام الصوت الواحد غير المتحول SNTV و واحدة على وفق نظام القوائم في التمثيل النسبي)، وازدادت الكوتا إلى 15 مقعداً (Thiel 2014). مع ذلك تبقى الحالة الأردنية حالة خاصة إذ إن الأحزاب السياسية ليست ذات أهمية في النظام السياسي- فبالنسبة لـ 108 مقعداً التي تُشغل على وفق نظامي الفائز الأول / FPTP / والصوت الواحد غير المتحول SNTV خاض المرشحون جميعهم المنافسة الانتخابية بوصفهم مستقلين وبالنسبة لقوائم التمثيل النسبي كانت القوائم عبارة عن كيانات مخصصة للانتخابات وغير ممثلة للأحزاب السياسية المسجلة، وقد أعلن عن أقل من 1% من النواب المنتمين للأحزاب (Thiel 2014). كما استعملت العتبات البديلة للنساء أيضاً في أفغانستان إذ يحجز مقعدين على الأقل في كل دائرة انتخابية للنساء في المجلس الأردني (68 من أصل 249) وعلى الأقل 20% من المقاعد في مجالس الولايات للنساء الحاصلات على أكبر عدد من الأصوات (quotaproject.org).

والمثال الأكثر شهرة على العتبات البديلة هو موريشوس، إذ استعملت شكلاً من أشكال هذه الكوتا منذ انتخابات ما قبل الاستقلال لعام 1959 لضمان التناسب العرقي في البرلمان. وقد استعملت الكوتا في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر متعددة العضوية MMDs وبصيغة معقدة إذ تنتخب جماعة أولية من المرشحين بصرف النظر عن الحزب السياسي، فيما تنتخب المجموعة الثانية على وفق حجم الأحزاب التي ينتمون إليها (EISA). تعكس تحليلات الكوتا تأثيرها على مؤسسة الانقسامات العرقية في الدولة، ومن ثم فهي ليست مفيدة في تقييمها لأغراض النوع الاجتماعي. كما تستعمل سنغافورة

والاكوادور عتبات بديلة أيضاً، ولكن ليس للأغراض المتصلة بالتمثيل الجنساني أو العرقي أو الإثني.

ونظراً لأن نظام العتبة البديلة الذي ينطوي على تعددية حزبية لم يستعمل على نطاق واسع في الانتخابات، فإن الأمثلة التجريبية والتحليلات القائمة على الحالة محدودة. ومع ذلك فإن التأطير المفاهيمي للكوتا يبشر-بخير. فعلى الرغم من أن العتبات البديلة تبدو مشابهة لقوائم التمثيل النسبي في الأنظمة المختلطة، وبقدر ما يخصص للنساء مجموعة مميزة من المقاعد المحجوزة، إلا أن الأساليب تختلف اختلافاً جوهرياً في الطريقة التي تُختار فيها المرشحات لملء تلك المقاعد. ففي الوقت الذي تنشأ فيه قوائم التمثيل النسبي في النظام المختلط مجالاً منفصلاً للتنافس بين النساء وتطلب من الناخبين اختيار مرشحة بنحو مقصود، لكن في العتبات البديلة توجد هناك ساحة تنافسية واحدة لكل من الرجال والنساء. صحيح أنه ليس بالإمكان قياس الآثار الطويلة الأمد لهذا الأمر حتى الآن، إلا أن النظام يبشر-بإدماج النساء في المنافسة السياسية عوضاً عن عزلهن في مجال تنافسي. خاص بهن، كما قد تفعل أنظمة الكوتا الأخرى. وبالمثل أيضاً فإنه يقلل من تأثير إنشاء سقف للتمثيل عبر فتح مجال للمنافسة.

تعكس عيوب النظام الطريقة التي نفذ بها ما لم يصمم النظام بطريقة تضيف المقاعد المحجوزة إلى البرلمان (زيادة حجم البرلمان)، إذ إنه يؤدي بنحو فعال إلى استبعاد الرجال لمصلحة النساء غير المنتخبات. وهذا قد يزيد من احتمالية مقاومة الكوتا أو رفضها ويقلل من شرعية الحكم المتصورة للبرلمانيات. وفي حال إضافة مقاعد إضافية إلى البرلمان، يفشل نظام العتبة البديلة في التغلب على مشكلة التمثيل الجغرافي المنخفض للنساء مقارنة بنظرائهن من الرجال. فالمقاعد المضافة إلى البرلمان تنطوي على حجم دوائر انتخابية أكبر من المقاعد الاعتيادية، (أي إن النساء المنتخبات بموجب الكوتا قد يمثلن دوائر عادية متعددة). وهذا

من شأنه الإضرار بالمرشح / النائب جراء زيادة النسبة إلى الناخبين ويقترن بتكاليف أكبر من الموارد المالية اللازمة ووقت للسفر والتواجد استجابة لاحتياجات الناخبين وما إلى ذلك. وفي ظل هذا النظام تتنافس النساء (والرجال) على الدوائر الانتخابية الاعتيادية- ولاتظهر الدوائر الانتخابية الكبيرة المرتبطة بالمقاعد المحجوزة على بطاقة الاقتراع للاختيار الشعبي. هكذا يمثل الناخبين نائبان - أحدهما يختار اعتماداً على الحملة الانتخابية والآخر يحدد لهم ربما لم يسبق له أن شارك في الحملات الانتخابية لدوائرهم بالمرّة. وهذا من شأنه الانتقاص من شرعية النواب المنتخبين عبر الكوتا وفعاليتهم في الحكم. أخيراً، يتمثل العيب الرئيس لهذا النظام في تفاعله مع السياسات الحزبية. ومالم يصمم بطريقة تعكس مساحة الأحزاب السياسية الأوسع فقد تؤدي العتبات البديلة إلى تحريف النتائج السياسية عبر تأسيس مقاعد من الأحزاب السياسية التي لم تفز بأغلبية في المنطقة.

## خلاصة

تمثّل الأنظمة الخمسة- الكوتا الترشيحية في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs والدوائر الانتخابية التناوبية، وأنظمة المستوى الانتخابي في التمثيل النسبي، والعتبات البديلة- الأشكال الأولية للتدابير الخاصة المؤقتة TSMs المستعملة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs. تتمتع الأنظمة التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs بفوائد بنيوية فريدة تفتقر إليها أنظمة الدوائر المتعددة ولاسيما القوائم في التمثيل النسبي. فهي تضمن التمثيل الجغرافي، وهي سهلة الفهم للناخبين والمرشحين على السواء، وتعزز الصلة بين الناخبين وممثلهم، وتتيح للناخبين اختيار المرشحين مباشرة ومحاسبتهم عوضاً عن الاضطرار إلى المرور عبر الأحزاب. فضلاً عن ذلك، فهي تمثل الواقع السياسي لمعظم الديمقراطيات في العالم وعلى هذا النحو يتعين دراستها في سياق يجعلها متجاوبة قدر الإمكان.

لطالما عدت الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs أقل تفضيلاً للمرأة وغير متوافقة مع أنظمة الكوتا، ومن خلال التحليل والحالات الموضحة في هذه الورقة، نرى أن هذه الأنظمة متوافقة تماماً مع الكوتا المستندة إلى النوع الاجتماعي. وفي الواقع نلاحظ أن الأدلة تدعم استنتاجاً مفاده؛ أن الابتكارات (والنجاحات المتغافل عنها) في أنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs توفر خيارات معقولة لضمان المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية. لذا فإن أنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs تضمن أن النساء المنتخبات يواجهن منافسة انتخابية مفتوحة، وأن يتمتعن بشرعية قيامهن بالحملات الانتخابية على نحو مباشر، وإقامة روابط مع الناخبين. ففي معظم الحالات سهلت الأنظمة زيادة تدريجية في نسبة النساء المنتخبات صوب المناصفة.

سنتعرف مع الوقت ما إذا كان هذا النمو سيستمر أو يتناقص تدريجياً، بيد أن تحليلنا يتركز على فرضية مؤداها؛ أن النسب المحددة ربما تختلف بحسب الانتخابات، لذا فمن المرجح أن تزداد أعداد النساء المنتخبات في الهند وفرنسا بمرور الوقت. إذ أن النظام يتيح للنمو ويسهل له.

وفي العديد من السياقات يمكن عد أنظمة الكوتا فعالة مثلها مثل الخيارات المتاحة في الدوائر الانتخابية متعددة الأعضاء MMDs. وفي الواقع كل خيارات المقاعد المحجوزة (باستثناء الدوائر الانتخابية التناوبية والعتبات البديلة لا تنطوي على إضافة مقاعد) ينتج عنها دوائر انتخابية متعددة الأعضاء MMDs بحكم الأمر الواقع. ومن الناحية العملية قد يكون من الأنسب في معظم السياقات تطبيق نظام الكوتا في ظل أنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد، عوضاً عن تنفيذ تغيير منهجي شامل للنظام.

هناك العديد من النقاط الأخرى التي ظهرت عبر دراسات الحالة والتي تؤثر سلباً للبحث في المستقبل. أولاً؛ قد تحدث ابتكارات في نظام الكوتا على المستوى المحلي، كما هو موضح في حالة الهند وأوغندا. وهناك حاجة للمزيد من البحث لإثبات ذلك، ولكن قد يكون أحد الأسباب هو أن القواعد الانتخابية للحكومات المحلية لاتواجه الديناميات نفسها في الانتخابات على المستوى الوطني. إذ إن الهيئة التشريعية التي تضع القواعد (الهيئة التشريعية الوطنية أو الإقليمية) هي ليست الجهة التي ستتأثر بها – ومن ثم قد تعزز القواعد التي من شأنها أن توفر قدرأ أقل من الحماية للمرشحين شاغلي المناصب.

ثانياً؛ أثبتت دراسات الحالة أن فرضية عدم توافق أنظمة الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد SMDs والكوتا هو محض وهم. إذ تتغلب الكوتا في أنظمة الدوائر ذات العضو الواحد SMDs على معضلة تقاسم المقاعد أما عبر تقليل التحيز في اختيار المرشح أو تقاسم المقاعد مؤقتاً (الدوائر الانتخابية التناوبية) أو تداخل

مقاعد (الدوائر الانتخابية الإضافية الكبرى). وقد يكشف المزيد من البحث عن طرق أخرى لم تحدد بعد.

ثالثاً، ومن خلال التجربة المستقاة من دراسات الحالة، نلاحظ مبدئين يجب أخذهما في الحسبان في تطور الكوتا في الأنظمة التي تعتمد الدوائر الانتخابية ذات العضوية المنفردة SMDs. الأول منهما؛ إن الكوتا لا تثقل النساء المنتخبات بفجوة الشرعية بالضرورة. وهذا يعني أن النساء المنتخبات عبر نظام الكوتا يجب أن يتنافسن في الانتخابات على أقل تقدير في مجال مقيد يشمل المرشحات النساء فقط، ولكن يفضل أن يكون ذلك في مجال مفتوح لكلا الجنسين. ولتعظيم الفعالية السياسية للنساء المنتخبات عبر الكوتا يجب أن ينتخبن مباشرة ويجب أن يكون لهن دائرة انتخابية فعلية يكونن مسئولات أمامها. المبدأ الأخير عملي بطبيعته، وعلى نحو عام فإن الكوتا التي لاتؤثر على حجم البرلمان هي أفضل من تلك التي تزيد من حجمه. من الصعب سياسياً تغيير عدد الدوائر أو حجم البرلمان لذا فإن الأنظمة مثل الأنظمة الهندية والفرنسية - التي لاتؤثر على حجم البرلمان - مفيدة على نحو خاص في هذا الصدد.

هذه النتائج لها آثارٌ محتملة على الناس وميدان السياسة في معظم الديمقراطيات في العالم. فالنماذج المحددة هي خارطة طريق محتملة للإصلاحات، وتضع بعض الطرق المعقولة للتغلب على القضايا المستعصية منذ مدة طويلة، القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المعترك السياسي، وتقدم الحالات التي أفصح عنها لما تم القيام به. قد يشهد اعتماداً إصلاحات مماثلة في بعض الديمقراطيات الأكبر والأكثر نفوذاً مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة زياداتٍ غيرٍ مسبوقةٍ في نسب النساء المنتخبات للمناصب والقيادة النسائية السياسية وتأثير المرأة على السياسة.

## المصادر

<sup>1</sup>. يشير حجم الدائرة الانتخابية إلى عدد النواب المنتخبين في دائرة انتخابية معينة إلى الهيئة التشريعية نفسها. وتتكون الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد من مناطق أو دوائر انتخابية تنتخب نائبا واحدا إلى الهيئة التشريعية، عوضاً عن اثنين أو ثلاثة. فيما تتكون الأنظمة الانتخابية التي تعتمد دوائر متعددة العضوية من دوائر انتخابية ترشح اثنين أو أكثر من الأعضاء إلى الهيئة التشريعية. وترتبط الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد بأنظمة الأغلبية / التعددية فيما ترتبط الدوائر المتعددة العضوية عموماً بالتمثيل النسبي. ولاحظ الباحثان أن مصطلح constituency أكثر تخصصاً من مصطلح district، نظراً لأن المصطلح الأخير يشير إلى حدود الوحدة الإدارية عوضاً عن منطقة انتخابية، إلا أننا استعملنا مصطلح district في هذه الدراسة بمعنى مصطلح constituency.

<sup>2</sup>. في وقت كتابة هذه الدراسة، انضمت 188 دولة إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو CEDAW) أو صادقت عليها. توفر المادة 4.1 من اتفاقية سيداو الإطار المعياري الدولي للاستعمال المؤقت للتدابير الخاصة مثل الكوتا لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين.

<sup>3</sup>. اعتماداً على خبرة الباحث.

• سياسات يتم تبنيها وتنفيذها في الكثير من الأحيان لرفع مستوى المرأة لدخول المجال السياسي، وهي تتناول العوائق البنيوية التي تواجه المرأة في السياسات الانتخابية "الميالة للذكور" أو التي يسيطر عليها الذكور، ومن ثم تهيئة مناخ صحي للمنافسة. إذ تكون التدابير الخاصة عادة مؤقتة، وتُعتمد حتى تحين لحظة تزول فيها العوائق أمام المشاركة المتساوية للمرأة. (ينظر المادة الرابعة في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة CEDAW 1979).

<sup>4</sup>. ينظر على سبيل المثال، [quotaproject.org](http://quotaproject.org)، مصدرا شاملا على الكوتا في أنحاء العالم جميعها. يؤكد الموقع ان قواعد الترتيب العددي هي القضية الحاسمة، على الرغم من أن هذه القواعد تتصل بقوائم التمثيل النسبي فقط وليست ذات صلة بمعظم الأنظمة الانتخابية بما في ذلك الأنظمة التي تستعمل الدوائر ذات العضو الواحد SMDs.

<sup>5</sup>. تم حسابه من برلين.

<sup>6</sup>. تمثل النساء حالياً 13% من أعضاء البرلمان في الدول غير المتقدمة التي تتبنى أنظمة الأغلبية و23% في البلدان التي تتبنى التمثيل النسبي. ويشمل هذا الرقم كلا المجموعتين من البلدين مع الكوتا ومن دونها (IPU 2014).

<sup>7</sup>. بناء على مجموعة البيانات الأصلية. يستثني المعدل البلدان التي لم تقم بإجراء انتخابات بعد، وذلك بموجب أنظمتها للتدابير الخاصة المؤقتة TSMS (ارتريا، ساموا،

جنوب السودان) أو التي ليس لديها آليات لتنفيذ تلك التدابير TSMS (بنما، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، هايتي)<sup>8</sup>. على وفق مشروع الأطر القانونية.<sup>9</sup> تم حسابها باستعمال مؤشر Loosemore and Hanby لعدم التناسب (1971، 467-77).

<sup>10</sup>. يستثنى من هذه القاعدة بيئة ما بعد الصراع. فقد شهد اتفاق السلام الشامل في السودان، على سبيل المثال، انقسام جنوب السودان عن السودان، وتغيرت الأنظمة الانتخابية في كلا البلدين من نظام الفائز الأول FPTP إلى أنظمة متوازنة ثلاثية المستويات مع حجز مقاعد كثيرة للنساء. وفي مثل هذه الحالات، فإن عملية التغيير السياسي تختلف تماماً عن الأنظمة المستقرة التي درسها بويكس Boix، ويمكن لمناصري المساواة بين الجنسين، والمجتمع الدولي والفواعل في المجتمع المدني تشجيع النظر في قضايا النوع الاجتماعي في تصميم النظام الانتخابي.

(<http://repositori.upf.edu/bitstream/handle.812/506/10230/pdf?sequence=1>). The United Nations for instance has published policy, highlighting the potential for PR to fast track gender equality in political representation ([http://www.un.org/wcm/webdav/site/undpa/shared/undpa/pdf/women\\_electoral\\_guidelines.pdf](http://www.un.org/wcm/webdav/site/undpa/shared/undpa/pdf/women_electoral_guidelines.pdf)). It should be noted that the UN does not promote any electoral system see for instance [http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/68/164](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/164).)

<sup>11</sup>. "بموجب الصوت الواحد غير المتحول SNTV، فإن كل ناخب يدي بصوت واحد لمرشح لكن (على خلاف الفائز الأول FPTP) هناك أكثر من مقعد واحد يجب ملؤه في كل دائرة انتخابية. هؤلاء المرشحون الحاصلون على أعلى مجموع من الأصوات يشغلون هذه المواقع". ACEproject.

<sup>12</sup>. العديد من البلدان الأخرى التي تستعمل أنظمة انتخابية مختلطة تستعمل أيضاً الكوتا الترشيحية، ولكنها تستعملها فقط في الجزء المتصل بنظام التمثيل النسبي. لم نتناول هذه الحالات في هذا النص.

<sup>13</sup>. قانون "انتخابات جمهورية أوزبكستان المعدل حتى العام 2014.



---

**References**

- Asian Development Bank. 2014. Uzbekistan Country Gender Assessment. Mandaluyong City: Asian Development Bank.
- Beaman, L., R. Chattopadhyay, E. Duflo, R. Pande, and P. Topalova. 2009. "Powerful Women: Does Exposure Reduce Bias?" *The Quarterly Journal of Economics* 124 (4): 1497–1540.
- Blais, André, ed. 2008. *To Keep or To Change First Past The Post?: The Politics of Electoral Reform: The Politics of Electoral Reform*. Oxford: Oxford University Press.
- Blais, André, and Marc André Bodet. 2006. "Does Proportional Representation Foster Closer Congruence between Citizens and Policy Makers?" *Comparative Political Studies* 39 (10): 1243–1262.
- Boix, C. 1999. "Setting the Rules of the Game: The Choice of Electoral Systems in Advanced Democracies." *American Political Science Review* 93 (3): 609–624.
- Burrell, B. 1996. *A Woman's Place is in the House: Campaigning for Congress in the Feminist Era*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Carter Center. 2012. "Transparent and Orderly Process to Sierra Leone 2012 Elections. Carter Center Reports." [Preliminary Statement] Atlanta, USA: The Carter Center. Accessed May 29, 2014 <http://www.cartercenter.org/news/pr/sierra-leone-111912.html>.
- Castles, F. G. 1981. "Female Legislative Representation and the Electoral System." *Politics* 1 (2): 21–27.
- Chattopadhyay, R. and E. Duflo. 2004. "Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India." *Econometrica* 72 (5): 1409–1443.
- Dahlerup, D. 2006. *What are the Effects of Electoral Gender Quotas? From Studies of Quota Discourses to Research on Quota Effects*. Fukuoka: International Political Science Association World Congress.

- Dahlerup, D. 2010. "Introducing Gender Quotas in Sierra Leone: How to Make Electoral Gender Quotas Work. Campaign for Good Governance in Sierra Leone." Stockholm: Stockholm University. Available at: . Dahlerup, D., and L. Freidenvall. 2011. Electoral Gender Quota Systems and their Implementation in Europe. Brussels: European Parliament. Accessed May 29, 2014 <http://su.diva-portal.org/smash/record.jsf?searchId=1&pid=diva2:467830>. Darcy, R., and S. Slavin Schramm. 1977. "When Women Run against Men." Public Opinion Quarterly 41 (1): 1–12. Darcy, R., S. Welch, and J. Clark. 1985. "Women Candidates in Single-member and Multimember Districts American State Legislative Races." Social Science Quarterly 66 (4): 945–953.
- Dumbuya, K., and W. Yukstas. 2011. "The Gender Equality Bill, 2011: An Analysis of the Proposal." Centre for Accountability and Rule of Law. Accessed May 29, 2014 <http://www.carl-sl.org/home/commentaries/503-kadiatu-dumbuya-and-william-yukstas>.
- Duverger, M. 1955. The Political Role of Women. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO).
- Elections Canada. 2014. "Plurality-Majority Electoral Systems: A Review'." Elections Canada. Available at: <http://www.elections.ca/content.aspx?section=res&dir=rec/fra/sys/courtney&document=courtney&lang=e>. Engstrom, R. 1987. "District Magnitude and the Election of Women to the Irish Dail." Electoral Studies 6: 123–132. European Union Election Observation Mission. 2011. "Uganda: General Elections 18 February 2011 [Final Report]." European Union. Available at: [http://eeas.europa.eu/eueom/pdf/missions/eueom\\_uganda2011\\_final\\_report\\_en.pdf](http://eeas.europa.eu/eueom/pdf/missions/eueom_uganda2011_final_report_en.pdf).

- Gallagher, M., and M. Marsh. 1988. *Candidate Selection in Comparable Perspective: The Secret Garden of Politics*. London: Sage.
- Goetz, A. 2002. "No Shortcuts to Power: Constraints on Women's Political Effectiveness in Uganda." *The Journal of Modern African Studies* 40 (4): 549–575.
- Golder, Matt, and Jacek Stramski. 2010. "Ideological Congruence and Electoral Institutions." *American Journal of Political Science* 54 (1): 90–106.
- Huddy, L., and N. Terkildsen. 1993. "Gender Stereotypes and the Perception of Male and Female Candidates." *American Journal of Political Science* 37 (1): 119–147.
- IPU. 2014. "Women in National Parliaments: World and Regional Averages." Inter-Parliamentary Union. Accessed 29 May, 2014 <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>.
- Krook, M. L. 2006. "Reforming Representation: The Diffusion of Candidate Gender Quotas Worldwide." *Politics & Gender* 2 (3): 303–327.
- Lakeman, E. 1970. *How Democracies Vote: A study of Majority and Proportional Electoral Systems*. 3rd ed. London: Faber & Faber.
- Lancaster, T. D., and R. Davis. 1992. "European Electoral Structures and Women's Political Participation: A Comparative Study in the Federal Republic of Germany." Paper presented at the Midwest Political Science Association Annual Meeting, Chicago.
- Larserud, S. and R. Taphorn. 2007. *Designing for Equality: Best-fit, Medium-fit and non-favourable Combinations of Electoral Systems and Gender Quotas*. Stockholm: International IDEA.
- Loosemore, J., and V. Hanby. 1971. "The Theoretical Limits of Maximum Distortion: Some Analytic Expressions for Electoral Systems." *British Journal of Political Science* 1 (4): 467–477.

- Matland, R. E. 1993. "Institutional Variables Affecting Female Representation in National Legislatures: The Case of Norway." *Journal of Politics* 55: 737–755.
- Matland, R. E. 2005. "Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems." In *Women in Parliament: Beyond Numbers*, 2nd ed, edited by Julie Ballington and Azza Karam, 93–111. Stockholm: IDEA Publishing.
- Matland, R. E., and D. T. Studlar. 1996. "The Contagion of Women Candidates in Single-member District and Proportional Representation Electoral Systems: Canada and Norway." *The Journal of Politics* 58 (3): 707–733.
- Matland, R. E., and D. C. King. 2002. "Women as Candidates in Congressional Elections." In *Women Transforming Congress*, edited by Cindy Simon Rosenthal, 119–145. Norman: Oklahoma University Press.
- Murray, R. 2004. "Why didn't Parity Work? A Closer Examination of the 2002 Election Results." *French Politics* 2 (4): 347–362.
- Murray, R. 2012. "Parity in France: A 'Dual Track' Solution to Women's Under-Representation." *West European Politics* 35: 343–361.
- Murray, R., M. L. Krook, and K. Opello. 2009. "Elite Bias, Not Voter Bias: Gender Quotas and Candidate Performance in France." *European Conference on Politics and Gender*.
- Belfast. Available at: [http:// mlkrook.org/pdf/MKO\\_09.pdf](http://mlkrook.org/pdf/MKO_09.pdf).
- Nanivadekar, M. 2006. "Are Quotas a Good Idea? The Indian Experience with Reserved Seats for Women." *Politics & Gender* 2 (1): 119–128.
- Norris, Pippa 1985. "Women's Legislative Participation in Western Europe." In *Women and Politics in Western Europe*. Edited by Sylvia Bashevkin, 90–105. London: Frank Cass.
- Norris, Pippa. 1993. "Through the Eye of the Needle: Comparative Legislative Recruitment in Western Democracies." Presented at

- the annual meeting of the American Political Science Association Annual Meeting, Washington, DC, September.
- Norris, Pippa. 2004. *Voting Rules and Political Behavior*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Norris, Pippa, and Mona Lena Krook. 2011. "Gender Equality in Elected Office: a Six Step Action Plan". Baseline study for the OSCE/ODIHR Handbook on Measures for Promoting Women's Political Participation.
- Norris, P., E. Vallance, and J. Lovenduski. 1992. "Do Candidates Make a Difference? Gender, Race, Ideology and Incumbency." *Parliamentary Affairs* 45 (4): 496–517.
- Opello, K. 2006. *Gender Quotas, Parity Reform, and Political Parties in France*. Lanham: Lexington Books.
- OSCE/ODIHR. 2007. *Ireland: Parliamentary Elections 24 May 2007*. Warsaw: Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE)/Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR).
- OSCE/ODIHR. 2009. *Federal Republic of Germany Elections to the Federal Parliament (Bundestag) 27 September 2009*. Warsaw: Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE)/Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR).
- OSCE/ODIHR. 2010. *Election Assessment Mission Final Report. Republic of Uzbekistan, Parliamentary Elections 27 December 2009*. Warsaw: Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE)/Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR).
- OSCE/ODIHR. 2012. "Republic of France: Parliamentary Elections 10 and 17 June 2012 [Final Report]." Warsaw: Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE)/Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR). Available at: <http://www.osce.org/fr/odihr/elections/96428>.

- OSCE/ODIHR. 2015. Limited Election Observation Mission Report. Republic of Uzbekistan Parliamentary Elections 21 December 2014. Warsaw: Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE)/ Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR).
- Pilet, J.-B. 2007. Changer pour gagner? Les réformes des lois électorales en Belgique. Brussels: Editions de l'Université de Bruxelles.
- Radio Free Europe. 2004. "Uzbekistan: More Women To Run For Parliament Under New Gender Quota." <http://www.rferl.org/content/article/1056271.html> (Accessed 1 Jan 2014).
- Rakhimova, Komila. 2015. "Gender Advisor. OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR)." Interview with G. Bardall.
- Report of the Secretary General on Women and political participation (RES/66/130). 2013. "New York City".
- Reynolds, A. 1999. "Women in the Legislatures and Executives of the World." *World Politics* 51 (4): 547–573.
- Reynolds, Andrew. 2008. "Promoting Inclusive parliaments: The Representation of Minorities and Indigenous Peoples in Parliament. Frequently Asked Questions on the Representation of Minorities and Indigenous Peoples in Parliament." UNDP and IPU.
- Reynolds, Andrew, Reilly, Ben and Ellis, Andrew. 2005. "Electoral System Design: The New International IDEA Handbook". International Institute for Democracy and Electoral Assistance.
- Rule, W. 1981. "Why Women Don't Run: The critical Factors in Women's Legislative Recruitment." *Western Political Quarterly* 34 (1): 60–77.
- Rule, W. 1987. "Electoral Systems, Contextual Factors and Women's Opportunity for Election to Parliament in 23 Democracies." *Western Political Quarterly* 40: 477–498.

- 
- Seltzer, R., J. Newman, and M. Voorhees Leighton. 1997. *Sex as a Political Variable: Women as Candidates and Voters in US Elections*. Boulder: Lynne Reinner.
- Sineau, M. 2008. "France: Parité Under the Law." In *Electoral Gender Quota Systems and Their Implementation in Europe*, edited by Drude Dahlerup and Lenita Freidenvall, 51–59. Brussels: European Parliament.
- Smith, E., and R. Fox. 2001. "The Electoral Fortunes of Women Candidates for Congress." *Political Research Quarterly* 54 (1): 205–221.
- Squires, J. 2005. *The Implementation of Gender Quotas in Britain*. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA).
- Tajali, Mona, and Homa Hoodfar. 2011. *Electoral Politics: Making Quotas Work for Women*. Dakar: Women Living Under Muslim Laws.
- Tamale, S. 2003. "Introducing Quotas in Africa: Discourse and Legal Reform in Uganda." Johannesburg: International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA)/Electoral Institute of Southern Africa (EISA)/Southern African Development Community (SADC) Parliamentary Forum Conference, pp. 38–45.
- Thiel, Hermann. 2014. "IFES Chief of Party." Jordan. Correspondence with G. Bardall.

## معجم مصطلحات

### نظام أفضل الخاسرين Best Lose System :

إجراءات تتيح لبعض المرشحين الخاسرين الممثلين لجماعات محددة (النساء مثلاً) الفوز بمقاعد رغم حصولهم على أصوات أقل من بعض المرشحين، وذلك حتى يتم ملء المقاعد الشاغرة للحصة المخصصة لهم، أي إن الحاصلات على أعلى الأصوات من النساء وفي إطار الحصة / الكوتا يفزن رغم حصولهن على أصوات أقل من بعض المرشحين الرجال.

### قائمة مغلقة Closed List :

إحدى أشكال قوائم التمثيل النسبي التي لا تتيح للناخب إمكانية تعديل تكوينها و لا تغيير ترتيب الأسماء الواردة فيها، ويكون اختبار الناخب محصوراً في إحدى القوائم المعروضة عليه.

### نظام الفائز الأول (FPTP) First Past The Post :

صنف من الاقتراع بالأغلبية، إذ يتم به التنافس في كل دائرة انتخابية على مقعد واحد، ويعد فائزاً بهذا المقعد المرشح الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات مقارنة بمنافسيه (أغلبية بسيطة أو نسبية).

### مرشح شاغل منصب (مرشح منتهية ولايته) Incumbent candidate :

مرشح يشغل منصباً انتهت مدة ولايته لكنه قرر أن يترشح لولاية أخرى في الانتخابات الجارية.

### دائرة انتخابية متعددة الأعضاء (MMD) Multi-member Distric :

دائرة انتخابية ممثلة بأكثر من مقعد ويتنافس فيها مختلف المرشحين أو قوائم المرشحين للفوز بهذه المقاعد.

### قائمة مفتوحة Open list :

شكل من أشكال قوائم التمثيل النسبي التي تتيح للناخب إمكانية اختيار قائمته المفضلة، سواء أكانت حزبية أو تنتمي إلى مجموعة سياسية أو ائتلاف انتخابي، كما تتيح له اختيار مرشحه- أو مرشحيه- المفضلين من ذلك الحزب أو تلك القائمة.

### نظام أغلبية نسبية (Plurality (relative majority) System :

نظام اقتراع يسمح بتخصيص مقعد أو المقاعد (حسب ما إذا كان جرى انتخاب مرشح واحد أو عدة مرشحين) على الفائز أو الفائزين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية. دون اشتراط حصولهم على الأغلبية المطلقة (أكثر من 50 % من الأصوات).



**الأنظمة المتوازنة Parallel System:**

هي شكل من أشكال الأنظمة المختلطة يتم فيها اختيار المرشحين بناء على نظامين مختلفين - الأول القائمة النسبية، والثاني أحد نظم الأغلبية عادة- ولايعتمد توزيع المقاعد النسبية أبداً على نتائج نظام الأغلبية المستعمل.

**نظام التمثيل النسبي Proportional Representation (PR):**

يتضمن نظام التمثيل النسبي في أبسط أشكاله -أن يتقدم كل حزب أو جماعة إلى الناخبين بقائمة من المرشحين وأن يصوت الناخبون للقوائم، على أن تتلقى كل قائمة عدداً من المقاعد يتناسب مع حصتها النهائية من الأصوات. فيؤخذ المرشحون الفائزون من القوائم، وهذه بدورها قد تكون مفتوحة أو مغلقة أو حرة. هناك شكل آخر للتمثيل النسبي عبر نظام تفضيلي هو نظام الصوت الواحد المتحول ، الذي يصوت بموجبه الناخبون فيه لمرشحين أفراد وليس قوائم.

**نظام الكتلة الحزبية Party Block Vote:**

هو أحد أنظمة الأغلبية يُستعمل في دوائر متعددة الأعضاء ، وفيه يمكن للناخب التصويت لعدد من المرشحين يصل إلى عدد المقاعد المخصصة للدائرة، ويعتمد التصويت في هذا النظام على المرشحين ويفوز الحاصلون على أعلى الأصوات.

**كوتا / حصة Quota:**

حد أدنى يقرره القانون من بين مقاعد هيئة منتخبة، أو من بين المرشحين لها، ويخصص لفئة اجتماعية مهمشة أو لا تحظى بتمثيل كاف، كالنساء أو الأقليات الاثنية أو الدينية مثلاً، وذلك لتيسير وصولها إلى الهيئات التمثيلية .

**مقاعد محجوزة Reserved Seats:**

مقاعد في الهيئة التشريعية يتم حجزها، لأسباب محددة، لمصلحة جماعة أو فئة من الأشخاص على أساس الدين أو العرق أو الجنسية أو اللغة أو غير ذلك.

**دائرة انتخابية ذات عضو واحد (SMD) Single Member Districts:**

دائرة انتخابية بمقعد واحد يتنافس مختلف المرشحين فيها على ذلك المقعد.

**الصوت الواحد غير المتحول vote(ingle non-transferable):**

نظام انتخابي يقوم فيه الناخبون بالتصويت لمصلحة مرشح واحد في دائرة انتخابية متعددة الأعضاء، وممثلة بأكثر من مقعد. ويفوز بهذه المقاعد المرشحون الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات ومن ثم فإن الناخب في هذا النوع من الانتخابات يقوم بالتصويت لأفراد وليس لأحزاب.

### التدابير الخاصة المؤقتة Temporary Special Measures:

سياسات يتم تبنيها وتنفيذها في كثير من الأحيان لرفع مستوى قدرة المرأة على دخول المجال السياسي وهي تتناول العوائق الهيكلية التي تواجه المرأة في السياسات الانتخابية "الميالة للذكور" أو التي يسيطر عليها الذكور، ومن ثم تهيئة مناخ صحي للمنافسة. تكون التدابير الخاصة عادة مؤقتة ويتم اعتمادها حتى تحين لحظة تزول فيها عوائق المشاركة المتساوية للمرأة. (ينظر المادة الرابعة في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

### مستوى انتخابي Tier:

المستوى الذي يتم فيه انتخاب المرشحين. وقد يكون مستوى محلياً أو إقليمياً أو وطنياً. لكل نظام انتخابي مستوى انتخابي واحد على الأقل، ولكن بعض الأنظمة لها مستويان، ويضم بعضها الآخر ثلاثة مستويات.

ISSN: 2156-5503 (Print) 2156-5511 (Online) Journal  
homepage: <http://www.tandfonline.com/loi/rpqi20>

Gender quotas in single-member district electoral  
systems Skye Christensen & Gabrielle Bardall

To cite this article: Skye Christensen & Gabrielle Bardall  
(2016) Gender quotas in single member district electoral  
systems, *Politics, Groups, and Identities*, 4:2, 246-267,  
DOI: 10.1080/21565503.2015.1080615

To link to this article:  
<http://dx.doi.org/10.1080/21565503.2015.1080615>

Published online: 27 Oct 2015

# كوتا النوع الاجتماعي في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد الدوائر ذات العضو الواحد SMDs



مركز الرفادين للحوار  
Al-Rafidain Center for Dialogue  
B. O. O.

جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرفادين للحوار RCD  
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

[www.alrafidaincenter.com](http://www.alrafidaincenter.com)

[info@alrafidaincenter.com](mailto:info@alrafidaincenter.com)

009647826222246

ص.ب. 252

